وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

السنة الثانية
جذع مشترك

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أ.د. الواصلة عبد اللطيف
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس
حقوق الإنسان

من إعداد الأستاذة:نهاري نصيرة
Google Scholar :
ORCID :

كلية الحقوق والعلوم السياسية
2024/2025

Scanné avec CamScanner

الفهرس

المحتوى	الصفحة
مقدمة	02
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان	03
المبحث الأول: مفهوم حقوق الإنسان	03
المطلب الأول: تعريف حقوق الإنسان وتمييزها عن المصطلحات المشابهة	03
المطلب الثاني: تمييز حقوق الانسان عن المصطلحات المشابهة	04
المبحث الثاني: تصنيفات حقوق الإنسان	08
المطلب الأول: حقوق الإنسان السياسية والمدنية	09
المطلب الثاني: حقوق الإنسان الإقتصادية والإجتماعية والثقافية	12
الفصل الثاني : الحماية الدولية لحقوق الإنسان	24
المبحث الأول: النصوص القانونية الدولية	24
المطلب الأول: حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة	24
المطلب الثاني: حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	26
المبحث الثاني: الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان	48
الفصل الثالث: الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان	45
الفصل الرابع: الحماية الوطنية لحقوق الإنسان	75
الخاتمة	83
قائمة المصادر والمراجع	84

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلس العلمي

Scanné avec CamScanner

مـــــــقدمـــــــــــة

مما لا شك فيه أن موضوع حقوق الانسان أثار اهتمام العديد من الباحثين في مجال القانون الدولي مما له من أهمية كبيرة، ترتبط أساس بالإنسان باعتباره كائن فضله الله على جميع المخلوقات، فأعد له حقوق وألزمه بواجبات حتى يخلق التوازن على وجه الأرض.

فتطورت فكرة حقوق الانسان مع تطور الفكر الإنساني عبر الزمن، فبعد ما كانت مجرد فكرة مقترحة للقبول أو الرفض، أصبحت في وقت لاحق من المبادئ القانونية الراسخة في أذهان الأشخاص وتطالب بها الشعوب في حال اغتيالها، اذ صارت من أهم الموضوعات ذات الأولوية في الوقت الراهن، وذلك على الصعيدين الدولي والداخلي، حيث عقدت بشأنها العديد من المؤتمرات، ووقعت عشرات المعاهدات.

إن حقوق الانسان كفكرة ليست وليدة للعصور الحديثة وانما هي نتاج كفاح للبشرية منذ ظهورها واختلفت مفاهيمها وأهدافها،فقد تزايد الاهتمام الدولي بحقوق الانسان خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وما خلفه من مآسي، حيث جاء ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 مكرسا لحقوق إنسان وبعد ذلك جاء الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1958 ليضع الحقوق الأساسية الواجب على الدول ضمانها للأفراد وقد واكب الاهتمام الدولي بحقوق الانسان اهتمام مماثل على المستوى الإقليمي وذلك على مستوى أوروبا وأمريكا وافريقيا، وجامعة الدول العربية وكذا على المستوى الوطني.

لقد خلق هذا الاهتمام بحقوق الانسان في ظل المنظومة القانونية الدولية فرعا من فروع القانون الدولي وهو القانون الدولي لحقوق الانسان.

هذا ما يدفعنا للتساؤل حول ما مفهوم حقوق الانسان وما هو التطور التاريخي لها؟ وما هي الحماية المكرسة لها سواء على المستوى الدولي والإقليمي وحتى الوطني؟

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان

تعد حقوق الإنسان من أهم الموضوعات ذات الأولوية في الوقت الراهن،وذلك على الصعيدين المحلي والدولي،حيث عقدت بشأنها العديد من المؤتمرات وأبرمت حولها الكثير من الاتفاقيات الدولية منها والإقليمية.

المبحث الأول

مفهوم حقوق الإنسان

يدخل في مفهوم حقوق الإنسان كل من التعريفات الممنوحة لحقوق الإنسان،كما يدخل في ذلك التمييز بين حقوق الإنسان وغيرها من المصطلحات المشابهة خصوصا الحريات الأساسية والقانون الدولي الإنساني.

المطلب الأول

تعريف حقوق الإنسان وتميزها عن المصطلحات المشابهة

تتعدد تعاريف حقوق الإنسان حسب فقهاء القانون الدولي،كل حسب الزاوية التي ينظر من خلالها لهذه الحقوق،كما تتشابه هذه التعريفات مع العديد من المصطلحات والمفاهيم المشابهة.

الفرع الأول

تعريف حقوق الإنسان

تعد مسألة تعريف حقوق الانسان من المسائل الصعبة، بسبب عدم وجود تعريف شامل محل اتفاق جميع الأطراف، ولاعتبار أن هذا الموضوع من ضمن الموضوعات الجديدة على القانون الدولي، ليظهر بوضوح عقب الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنها من نتائج على المستويين السياسي والقانوني، كما يرجع عدم التحديد الواضح لموضوع حقوق الانسان إلى تطور قواعده السريع ضمن قواعد القانون الدولي، لهذا تراوحت التسمية من لدن الفقه القانوني بين حقوق

الإنسان القانون الدولي لحقوق الإنسان والحماية الدولية لحقوق الإنسان وارتباطاتها في كتابات أخرى بالحريات العامة[1].

أما ميثاق الأمم المتحدة، فلم يحدد ويوضح مفهوم حقوق الانسان، لعدم ملاءمة إدراج قائمة بها في الميثاق، إضافة إلى أن مثل هذا التحديد أو الصياغة قد لا تواكب التطورات المستقبلية لهذه الحقوق، فقد ترك واضعو الميثاق مهمة تعريفها للمنظمة ذاتها، واستقر الرأي على ضرورة وضع اتفاق دولي مستقل بها، وقد أسفرت الجهود اللاحقة عن صدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان وما لحقه من اتفاقات، وأضحت أحكام الميثاق المتعلقة بحقوق الانسان مع أحكام الإعلان العالمي والاتفاقات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تشكل في مجموعها ما يسمى بالقانون الدولي لحقوق الانسان[2].

وبالتالي فالقانون الدولي لحقوق الانسان يعني: "مجموعة الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها العديد من دول العالم كالعهد الخاص بالحقوق السياسية والمدنية بالإضافة على البروتوكولات والمعاهدات الأخرى الخاصة لمنع التعذيب أو حماية حقوق المرأة والطفل"، فمجموع هذه المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات هي ما يطلق عليها القانون الدولي لحقوق الانسان.

المطلب الثاني

تميز حقوق الإنسان عن المصطلحات المشابهة

عادة ما يتم الخلط والالتباس بين مصطلح حقوق الإنسان ومصطلحات أخرى مشابهة قريبة من مفهومه وكثيرا ما تتقاطع مع مواضعه ولعل أهم مصطلحين هما الحريات الأساسية ومصطلح القانون الدولي الإنساني.

الفرع الأول

الحقوق والحريات الأساسية

يقصد بمصطلح الحرية هي أن يفعل الفرد ما يريده بإرادته الخاصة على ألا يخضع لإرادة شخص آخر، وهذه الحرية تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، وتعرف كذلك على أنها قدرة

[1] بودة محمد،محاضرات حقوق الإنسان،مطبوعة جامعية مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس،جذع مشترك،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة وهران 2 محمد بن أحمد،2020-2021،ص 03.

[2] عمر سعد الله،مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2006،ص 16.

الانسان على إتيان كل عمل لا يضر بالآخرين وأن تكفل له الحرية كل شيء بما فيه حرية التعبير عن الرأي ويتقيد بعدم إضرار الشخص لغيره، فالحرية وحقوق الانسان هما مصطلحان متداخلان نظرا لارتباط ممارستها بشخص الإنساني.

فقديما ارتبطت الحرية بفكرة المساواة بين الناس من جهة، ومثال للديمقراطية من جهة أخرى، لذا اتخذت التشريعات الوضعية مبدأ المساواة في التمتع بالحقوق والحريات من بين الحقوق الأساسية التي يعول عليها في بناء منظومة قانونية ترتكز على احترام مبدأ حقوق الإنسان، إلا أنّ الحرية قد لا تكون حقا في بعض الأحيان بل يمكن أن تتولد عنها حقوق وذلك عندما تنشأ رابطة قانونية تخول

شخص من الأشخاص سلطة الاقتضاء بصفة منفردة[3].

الفرع الثاني

القانون الدولي الإنساني

يعتبر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان مجموعتان متميزان من القواعد القانونية، لكنهما متكاملين يعنى كلاهما بحماية أرواح الافراد وصحتهم وكرامتهم، لكن الفرق بينهما أن القانون الدولي الإنساني يطبق أثناء الحرب، أما القانون الدولي لحقوق الانسان يطبق أثناء السلم وأثناء الحرب إضافة إلى أن القانون الدولي الإنساني يعني بحماية الفئات الضعيفة أما القانون الدولي لحقوق الانسان فيعني بحماية كل الفئات الإنسانية[4].

المطلب الثالث

خصائص حقوق الانسان

أخذت حقوق الانسان بعدا عالميا ودوليا نظرا للأهمية التي تسعى إليها في سبيل توفير الحماية القانونية للإنسان وصيانته، ووضع حد للانتهاكات الخطيرة التي يمكن أن تقع عليه، ولعل هذه الخصوصية مستوحاة من طبيعة هذه الحقوق والتي نجملها فيما يلي:

---

[3] طاهير فاطمة الزهراء،محاضرات في حقوق الإنسان،دروس عبر الخط مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس،جذع مشترك،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة وهران 2 محمد بن أحمد،2024-2025،المحاضرة الأولى.
https://elearn.univ-oran2.dz/course/view.php?id=443 تاريخ التصفح 16 أبريل 2025 عل الساعة 13سا30د.

[4] نهاري نصيرة ،محاضرات في القانون الدولي الإنساني،محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة،تخصص قانون عام،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة وهران2 محمد بن أحمد،2024-2025،ص 08.

الفرع الأول

العموم والشمولية

إن خاصية العمومية التي تتميز بها حقوق الانسان مستمدة من فكرة أن الانسان متمتع بحريته منذ الولادة دون أي تمييز بين البشر لأنها متأصلة فيه ولا يمكن لأي شخص انتزاعها منه. فشمولية حقوق الانسان تغطي جميع الحقوق المرتبطة بالإنسان في حد ذاته سياسية أو مدنية أو اجتماعية أو ثقافية، كما تشمل جميع الفئات المخاطبة بها كالنساء والأطفال والشيوخ ... إلخ، سواء زمن السلم أو الحرب.

كما أن خصوصية حقوق الانسان تفترض وجود تغيرات بحسب طبيعة الحق الذي يتمتع به الفرد، فهي تواكب كل زمان ومكان ما دامت مرتبطة بالحياة الشخصية للإنسان وأمنه واستقراره، لذلك فهي شاملة لكافة الحقوق المرتبطة ببقائه ووجوده.

الفرع الثاني

الأصل في حقوق الانسان أنها من المسائل الداخلية الوطنية

رغم الاهتمام الدولي الكبير الذي أولته المنظمات والهيئات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وحرياته الأساسية، من أجل تعزيز وإقرار هذه الحقوق إلا أن ذلك لا ينفي عنها المنشأ الوطني الداخلي لأن مهمة الدولة تتلخص ابتداء في حماية هذه الحقوق بما تقره من قوانين داخلية باعتبارها الحامي الأول لحقوق الانسان، وهي التي تستطيع أن تقيد ممارسة البعض منها أو التحلل من البعض الآخر، والشيء الذي يؤكد ذلك أن القوانين والتشريعات على اختلاف مستوياتها تضطلع بالجهد الكبير في مجال تقنين حقوق الانسان وحرياته الأساسية ووضع جميع الضوابط القانونية التي تسعى إلى حمايتها، وما الاتفاقيات والمواثيق الدولية وكذا الإعلانات المرتبطة بحقوق الانسان إلا وسيلة كاشفة عما استقر عليه الضمير الإنساني الوطني[5].

الفرع الثالث

الطابع الحركي المتطور

تعرف حقوق الانسان أنها حقوق تتميز بالتجدد والاستمرارية، ولعل هذا التطور ينعكس بحسب تطور المجتمعات ما دام أنها حقوق ذات طابع داخلي بالدرجة الأولى، ثم تتطور لتتسع

[5] طاهير فاطمة الزهراء،المرجع السابق،المحاضرة الثانية.

وتصبح ذات صبغة دولية، بل أن مجتمع اليوم أصبحت له متطلبات متغيرة عما كانت تتطلّبه الحياة قديما وهذا ما يقودنا إلى القول أنّ حقوق الانسان لا يمكن ربطها بزمن أو بمرحلة معينة وإنما هي وليدة جملة من المراحل المتغيرة والمتجددة.

الفرع الرابع

عالمية حقوق الانسان

حقوق الانسان واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر أو الجنس، أو الدين أو الرأي السياسي، أو الرأي الآخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي فقد ولد الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، فحقوق الانسان عالمية وهي لا تتعارض مع فكرة التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية التي هي أيضا حق من حقوق الشعوب، وأن معظم الذين يأخذون بالخصوصية في مجال حقوق الانسان نقيضا للعالمية يفعلون ذلك للإفلات من الالتزامات في هذا المجال، ففكرة العالمية هي التي نقلت حقوق الانسان من مجرد شأن من الشؤون الداخلية لتصبح جزء من القانون الدولي، وللعالمية ثلاثة أبعاد:

- **العالمية من حيث التكوين والنشأة:** ساهمت جميع الحضارات والثقافات والشعوب في تكوينها.
- **العالمية من حيث التطبيق:** لجميع الأشخاص الحق في التمتع بها دون تمييز.
- **العالمية من حيث ضمانات الحماية:** هناك ضمانات قانونية عالمية يمكن من خلالها حماية الأفراد والمجموعات من الحكومات التي تمس بها.

الفرع الخامس

حقوق الانسان غير قابلة للتصرف

(غير قابلة للتنازل)

حقوق الانسان لا يمكن انتزاعها، فليس من حق أحد أن يحرم شخصا من حقوق الانسان، وإن لم تعترف بها قوانين بلده، أو عندما تنتهكها تلك القوانين فحقوق الانسان ثابتة وغير قابلة للتصرف.

ولا يمكن لإنسان يملك تلك الحقوق أن يتنازل عنها حتى طوعا، كما لا يمكن للآخرين أن يسلبوها والتنازل عن بعض الحقوق قد يكون مخالفا للقانون وباطلا (فلا يمكن مثلا بيع جزء من الجسم)[6].

الفرع السادس

حقوق الانسان غير قابلة للتجزئة (مترابطة)

كي يعيش جميع الناس بكرامة فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن وبمستويات معيشية لائقة فحقوق الانسان غير قابلة للتجزئة، سواء كانت تلك الحقوق مدنية، أو حقوق ثقافية أو اقتصادية، أو سياسية أو اجتماعية فكلها مترابطة، وإدراك حق واحد غالبا ما يعتمد كليا أو جزئيا على إدراك الحقوق الأخرى، على سبيل المثال ربما يتوقف إدراك الحق في الغذاء، على إدراك الحق في العمل، أو يتوقف حق الحصول على العمل على حق التعلم، الحق في الانتخاب على الجنسية، الحق في الحياة على الحق في المحاكمة العادلة[7].

المبحث الثاني

تصـــــنيفات حـــقوق الانـسان

اختلفت تصنيفات حقوق الانسان بحسب اختلاف الرؤى والمعايير التي تتحدد بها هذه الحقوق، كمعيار الزمن أو وقت تطبيقها، فتقسم إلى حقوق الأفراد وقت السلم التي تدخل ضمن القانون الدولي لحقوق الانسان، والحقوق يتمتع بها الأفراد وقت الحرب والتي تعني بها القانون الدولي الإنساني، وهناك من صنف حقوق الانسان على أساس موضوع تطبيقها، إلى حقوق فردية كالحق في الحياة والحق في حرمة المسكن، وأخرى جماعية كالحق في التنمية والحق في تقرير المصير، واعتمد البعض الآخر على معيار مضمون الحقوق كالحقوق المدنية والحقوق السياسية والتي عهد الفقهاء على تسميتها بحقوق الجيل الأول وحقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية والتي أطلق عليها حقوق الجيل الثاني، بالإضافة إلى ذلك تم استحداث حقوق جديدة تعرف بالحقوق التضامنية "حقوق الجيل الثالث" وسنتعرض إلى مجمل هذه الحقوق[8].

---

[6] دغبوش نعمان،المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تعلو على القانون،دار الهدى،الجزائر،2008،ص 07.

[7] بهاء الدين ابراهيم،حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق،دار الجامعة الجديدة،مصر،2008،ص40.

[8] طاهير فاطمة الزهراء ،المرجع السابق،المحاضرة الثالثة.

المطلب الأول

حقوق الانسان المدنية والسياسية (الجيل الأول)

وصفت حقوق الجيل الأول "المدنية والسياسية" بأنها حقوقا سلبية لكون الأفراد يتمتعون بها دون تدخل من السلطة العامة، لذلك ارتبط وجود هذا النوع من الحقوق بمفهوم الدولة الحارسة التي يتعين عليها حراسة هذه الحقوق والحريات وعدم التدخل فيها.

الفرع الأول

الحقوق المدنية

يتمثل في جملة الحقوق التالية:

أولا

الحق في الحرية والمساواة

نصت عليها المادة السابعة من (إ ع ل ح إ) بأنّ جميع الناس سواء أمام القانون وهو يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم أساسه الجنس أو اللون أو اللغة أمام القضاء والقانون، فالمساواة هي مبدأ أساسي يتضمن المساواة في الحصول على التعليم مثلا والخدمات الصحية والمساواة في تقلد الوظائف العامة، وقد أقر ميثاق الأمم المتحدة هذا المبدأ في ديباجيته على النحو الآتي: "نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية".

ثانيا

الحق في الحياة الكريمة

يعتبر من بين الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها كل فرد لذلك يتعين على الدولة حماية وضمان الاعتداء عليه سواء من جانب الهيئات أو الجماعات أو الأفراد وقد أكدت المواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان على هذا الحق كالإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي نص في المادة 3 على أنه: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه"[9].

[9] طاهير فاطمة الزهراء،المرجع السابق،المحاضرة الثالثة.

ثالثا

الحق في السلامة الشخصية

يندرج هذا الحق في نطاق حماية الانسان من التعذيب أو أي عقوبة قاسية أو ماسة بكرامة الانسان وشخصيته وأكد (إ ع ح إ) هذا الحق بموجب المادة 5 منه والتي تنص على: "لا يعرض أي انسان للتعذيب ولا للعقوبات ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة".

رابعا

حق الانسان في التنقل وحماية أمنه وعقيدته

إن تمتع الفرد بالحياة الخاصة والكريمة تستلزم توافر الأمن والحرية اللازمتين لبقائه وديمومة حياته، ويعتبر الحق في التنقل والأمن من ضمن الحقوق الأساسية التي أكدت عليها النصوص الدولية في مواطن كثيرة فمن حق أي فرد أن يتنقل بكل حرية من مكان لآخر دون تضييق وبموجب هذا الحق يصبح كل انسان مقيم بصفة قانونية الحق في التنقل والانتقال من مكان لآخر كما له الحرية الكاملة في مغادرة البلد المقيم فيه وهو ما أكدت عليه اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية في دورتها (67) سنة 1999 على حق الأشخاص في التنقل بكل حرية".

خامسا

حق الانسان في حرية الفكر والدين

كرس (إ ع ل ح) والمواثيق الدولية حق الانسان في الحرية الدينية دون أية ضغوطات سياسية أو اجتماعية، فنصت المادة 18 منه بقولها: "لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين". وتكرس هذا الحق بصفة أكثر بموجب المادة 18 من (ع د ح س م) التي نصت على: "لكل فرد الحق في حرية الفكر والوجدان والدين ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعة ...".

سادسا

حـــــــــق المـــواطنة

تعرف الجنسية بأنها الرابطة القانونية والسياسية التي تربط الفرد بدولته وهي حق وواجب تترتب عليها العديد من الالتزامات بين كل من الدولة والفرد، وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذا الحق بموجب المادة 15 "لكل شخص الحق في التمتع بجنسية دولة ما ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته ولا منعه من تغييرها".

الفرع الثاني

الحقوق السياسية

هي تلك الحقوق المرتبطة بممارسة الفرد لحقوقه والتي تنطوي تحت موضوع الحريات ذات المضمون السياسي وتشمل ما يلي:

أولا

حق الاجتماع والتجمع

لا يبتعد هذا الحق كثيرا عن حرية الفكر والضمير وحرية الرأي والتعبير إلا أن ممارسة هذه الحقوق تكون بصورة جماعية كما تعكس هذه الحقوق جوهر الديمقراطية، ويقصد بحق التجمع تمكن الفرد من الاجتماع لمدة معينة من أجل إبداء آرائهم وتوجهاتهم في شكل جمعيات أو نقابات أو حزب سياسي وقد أشار (إ ع ل ح) على هذه الحقوق بموجب المادة 20 "لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والاجتماعات السلمية ..." كما نصت على ذلك م 22 من العهد للحقوق المدنية والسياسية.

ثانيا

الحق في تكوين الأحزاب السياسية

تم الاشارة إلى هذا الحق توازيا مع حق تشكيل جمعيات حسب ما جاء به العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لأن الأحزاب هي جمعيات ذات طابع سياسي حتى ولو لم تذكر ذلك صراحة ولا يجوز أن يفرض على هذا الحق من القيود إلا ما يعتبر ضرورة في مجتمع ديمقراطي

لصيانة النظام العام والآداب العامة وحماية حقوق الآخرين، وهذه القيود تخضع لآليات الرقابة الدولية والوطنية[10].

ثالثا

الحق في تولي الوظائف العامة

يسمح هذا الحق للمواطنين على قدم المساواة بالمشاركة في إدارة نظام الحكم في الدولة وقد نص عليه (إ ع ح إ) في المادة 21 بقولها "لكل شخص بالتساوي مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده "وجاءت المادة 25 من (ع د ح م س) تنص الفقرة الأخيرة منه على: "لكن مواطن دون أي وجه من وجوه التمييز ... أن تتاح له على قدم المساواة عموما مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده" أما على المستوى الوطني نصت المادة 67 من دستور 2020 على أن "يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة باستثناء المهام والوظائف ذات الصلة بالسيادة والأمن الوطنيين".

المطلب الثاني

الحقوق ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

(حقوق الجيل الثاني)

ظهرت بعد الحقوق المدنية والسياسية وتوصف بأنها إيجابية تتطلب تدخلا من الدولة وقد صدر العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقرار من الجمعية العامة 2200 المؤرخ في 1966/12/16 وتضمن هو الآخر جملة من الحقوق نركز على أهمها:

الفرع الأول

الحق في العمل والضمان الاجتماعي

نصت عليه المادة 23 من (إ ع ح إ): "لكل شخص حق العمل وفي حرية اختيار عمله وفي شروط عمل عادلة ومرضية وفي الحماية من البطالة ...".

[10] طاهير فاطمة الزهراء،المرجع السابق،المحاضرة التالثة.

الفرع الثاني

حـــق المـــــــــــلكية

يعد هذا الحق من بين الحقوق الأساسية وهو ما أكدت عليه الاتفاقيات الدولية وكذا (إ ع ل ح إ) بموجب المادة 17 منه مفاده أنه من حق كل فرد في التملك سواء بمفرده أو مع غيره، وأضافت إلى ذلك عدم جواز تجريد شخص من ملكه تعسفا وهو ما اشارت إليه المادة 5 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال الميز العنصري وإعلان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1967.

الفرع الثالث

الحـــــــــق في الصـــــــحة

نصت عليه المادة 12 من (ع د ح إ وإ وث) لسنة 1966 ويعد هذا الحق وثيق الصلة مع الحقوق الأخرى كالحق في مستوى معيشي لائق، (الاطلاع على نص المادة)، أما عن الحقوق الثقافية التي نصت عليها العهد فتمثلت في الحق في التعليم المنصوص عليه في المادتين 25-26، كما كان للتشريعات الداخلية وكذا المعاهدات الدولية المعنية بحقوق الانسان دور في التأكيد على دور التعليم والثقافة في تنمية الشخصية الإنسانية مما جعل إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي للجميع دون تمييز أما عن التعليم الثانوي والمهني والجامعي فهو متاحا وميسورا دون تفرقة.

المطلب الثالث

حقـــوق الجـــــــيل الثـــالث

تعد حقوق مستجدة ومستحدثة لأنها تحتاج ممارستها لتضامن الجميع سواء على المستوى الداخلي أو الدولي وتتمثل هذه الحقوق في:

الفرع الأول

الحـــــــــــق في التنـــــــمية

يعرف بأنه مجموعة من العمليات التضامنية التي تقوم بها المجتمعات من أجل الانتقال من مرحلة إلى أخرى وتتعلق أساسا بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني

الحـــق في بيـئة نظـــيفة

هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي عبرت صراحة على حق الانسان في بيئة سليمة خالية من كل ما يمس بسلامتها ومن أهم لنماذج التي تعكس ذلك الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 المادة 12.

الفـــــــرع الثالـــث

الحـــق في الـــسلام

نصت العديد من النصوص على هذا الحق لارتباطه بالمبادئ التي جاءت بها الأمم المتحدة (... نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقد الأجيال من ويلات الحرب ...) وتلا ذلك ما اعتمدته الأمم المتحدة بشأن حق الشعوب في السلم سنة 1984 الذي أكدت فيه على أن تكون الحياة دون حرب وهي شرط أساسي للرفاهية المادية للبلدان وتنميتها وتقدمها[11].

المطلب الرابع

حـــــقوق الجيـــــل الرابـــع

يمكن ضمانها بالاعتماد على حقوق الجيل الأول مثل احترام الحياة الخاصة وكرامة الفرد، وحظر المعاملات اللاإنسانية.

المطلب الخامس

حقـــــــــوق الجـــيل الخـامس

يشير هذا الجيل من حقوق الانسان إلى تلك الحقوق المتعلقة بالهندسة الوراثية و(التلاعب الجيني)، وكذلك الرقمنة المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة الحق في اختيار الموت الرحيم، الحق في تغيير الجنس والحق في الاستنساخ البشري ... إلخ

غير أن اللائحة 251/06 لعام 2006، المتعلقة بإنشاء مجلس الإنسان اكدت على تداخل الحقوق، وأن جميع حقوق الانسان عالمية، غير قابلة للتجزئة ولا يمكن الفصل بينها فهي متداخلة

[11] عمار عنان،محاضرات في حقوق الإنسان،كلية الحقوق،جامعة الجزائر 2012،1-2013،ص41.

وتدعم بعضها البعض، وأن جميع حقوق الانسان يجب اعتبارها بنفس الأهمية ويجب الابتعاد عن فكرة تدرجها أو تفضيل بعضها عن الآخر[12].

المبحث الثالث

التطور التاريخي لحقوق الانسان

إن وجود حقوق الإنسان كان منذ ظهور البشرية،فمنذ أن ولد الإنسان ولدت معه حقوقه،غير أن الوعي بهذه الحقوق والاعتراف بها تطلب مسيرة طويلة،والخضوع لظروف عدة،لذلك فقد مرت حقوق الانسان بعدة مراحل لتصل إلى ما هي عليه الآن:

المطلب الأول

حقوق الانسان في الحضارات القديمة

لقد تطورت حقوق الإنسان عبر مختلف الحضارات القديمة كالحضارة اليونانية،الرومانية،البابلية (حضارة بلاد الرافدين) وفيمايلي عرض لأهم ماجاء في هذه الحضارة فيما يخص بحماية الإنسان وضمان حقوقه.

الفرع الأول

الحـــضارة اليـــونانية

يرجع تاريخ الحضارة اليونانية إلى عام 1200 قبل الميلاد تقريبا، وهي حضارة تمتاز بالفكر السياسي والفلسفي، فقد كثر فيها علماء السياسة والقانون والفلسفة، والذين شكلوا بواكير المذاهب والنظريات التي يفتخر بها الغرب المعاصر، ومن أبرز المفكرين اليونانيين الذين اهتموا بالسياسة وحقوق الانسان: "صولون" و"بركليس"[13].

فقانون "صولون"[14] الذي صدر عام 594 قبل الميلاد، منح الشعب حق المشاركة في السلطة التشريعية عن طريق مجالس الشعب، كما جعل القانون للشعب حقا في المساهمة بانتخاب قضاته، وقد حرر "صولون" المدنيين من ديونهم وأطلق سراح المسترقين منهم ومنع استراق المدين

---

[12] سليني محمد الصغير،محاضرات في مادة حقوق الإنسان،موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس حقوق،كلية الحقوق،المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف،ميلة،2023-2024 ص08.

[13] هاني سليمان الطعيمات،حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،دار الشروق للطباعة،الطبعة الأولى،الأردن،2006،ص41.

[14] صولون:هو شاعر حكيم من شعراء اليونان السبعة عاش ما بين القرنيين السادس والسابع قبل الميلاد،وهو سياسي لامع انتخبه أهل أثينا حاكما لها،فقام باصلاحات تشريعية حيث أصدر قانونا عرف باسم قانون صولون عام 594، قبل الميلاد.

والتنفيذ على جسمه كوسيلة لإكراهه على الوفاء بالدين، وقضى على نفوذ أرباب الاسر عن طريق تفتيت الملكيات الكبيرة.

أما "بركليس"[15] فهو واضع ما أسماه بالنظام الديمقراطي، حيث دعا إلى أن يحكم الشعب نفسه وإلى أن يعيش جميع المواطنين متساوين، لهم نفس الحقوق سواء كانوا فقراء أم أغنياء غير أن ديمقراطية "بركليس" أبقت العبيد خارج نطاق الحرية والمساواة، وهكذا يعتبر "بركليس" خير من دافع عن النظام الديمقراطي في أثينا حيث اكتسب مكانا بارزا بين قادة الفكر الديمقراطي بسبب إصلاحاته ونجاحه أي إدارة شؤون دولة المدينة وتخطيط سياستها العامة فالديمقراطية كما طبقتها أثينا كانت تقوم في نظر "بركليس" على الأسس الآتية:

-**المساواة أمام القانون:** وهي مساواة مدنية وسياسية، فالكل يخضع للقانون والديمقراطية هي نظام الشرعية ونظام المساواة.

-**حرية الرأي:** فالكل يقول رأيه بحرية فيما يخص المصالح العامة، ولا يوجد في النظام الديمقراطي وجهة نظر رسمية، إذ أن كل مواطن في دولة المدينة يستطيع إبداء رأيه ورأي الأغلبية هو الذي تلتزم به الدولة[16].

الفرع الثاني
الحـــــضارة الـــــرومانية

لقد عمرت الحضارة الرومانية 14 قرنا، من تأسيس روما في القرن الثامن قبل الميلاد إلى القرن السادس بعده، وخلال هذه الفترة الزمنية الطويلة لم يكن واقع حقوق الانسان وحرياته الأساسية ثابتا[17]، حيث اعتمد الرومان على الفلسفة اليونانية، ولكن كان لهم شأن أعظم بكثير من اليونان في بناء علم القانون وأسس التشريع، حيث أنهم لم يلجؤوا في هذا المجال إلى الاقتباس والنقل من النصوص اليونانية وقد عرفت روما نظام الطبقات وكانت الطبقة العليا هي التي لها

---

[15] بركليس :حكم أثينا من عام 444 ق.م إلى عام 426 ق.م،حيث تمتع المواطنين أثناء حكمه بحق المساواة في حرية الكلام والمساواة أمام القانون.

[16] جبار صابر طه،النظرية العامة لحقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي،دراسة مقارنة،منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولى،لبنان،2009،ص131.

[17] غازي حسن صباريني،الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الطبعة الثالثة،لأردن،ص 13.

حقوق المواطنة، أما الباقون فكانوا من العبيد ومن الفقراء الذين حرموا من الحريات والحقوق السياسية، والذين أخضعوا إلى الرق والعبودية لعجزهم عن الوفاء بديونهم، وكان للعائلة رئيس يمتلك سلطة مطلقة على أفرادها وهو الزوج فالزوجة كانت ملكا لزوجها والأطفال محلا للرهان والبيع من قبل آبائهم.

وفي مجال القانون، باعتباره المجسد للحقوق، فقد كرس القانون المدني للرومان فقط دون غيرهم من الأجانب، لأن الرومان لم يكونوا قد اعترفوا بحقوق لغيرهم، ولكن بعد حروبهم التوسعية دخلت شعوب أخرى تحت سيطرتهم، ونتيجة لاحتكاك الرومان بهم وإدراكهم بأن التعامل بين الشعوب أمر لا بد منه، وأن هذه الشعوب بحاجة إلى قانون يحمي حقوقهم، فقد أدرج الرومان قانونا خاصا بالأجانب سموه ب"قانون الشعوب"، والذي أصبح نواة للقانون الدولي.

وفي سنة 212م، قام الامبراطور الروماني "كراكلا" Caracalla، بإصدار قانون ساوى فيه بين الرومان وغيرهم، وبالتالي وضع حدا لهذا التمييز، فأصبحت الشعوب غير الرومانية تتمتع بنفس الحقوق المقررة للرومان، واستند هذا القانون على فكرة القانون الطبيعي والتي كان المفكر الروماني "شيشرون" أول من أبرز معانيها، حيث دعا إلى إزالة الفوارق التي تتعلق باللغة أو العقيدة او العرق أو الثروة.

وفي مجال التشريع، يعتبر صدور "قانون الألواح الاثني عشر" أهم حدث تشريعي في تاريخ روما القديم وأعظم مصدر للقانون، وكان لهذا القانون أثر على مسيرة حقوق الانسان ففي منتصف القرن الخامس قبل الميلاد، وعلى إثر الثورة التي قام بها الفقراء وعامة الناس على طبقة الأشراف، قام مجلس الشيوخ بتعيين لجنة كلفت بوضع نواة لكل تشريع روماني لاحق فقامت هذه اللجنة خلال سنتين بجمع العادات الرومانية في ذلك الوقت، ثم نقشت ما جمعته على 12 لوحا نحاسيا، وقد أقر هذا القانون المساواة في الحقوق بين طبقات الشعب الروماني فأزال بعض الفوارق بين الفقراء والأغنياء، وبحث في حق الملكية، وفي مسائل الأحوال الشخصية، غير أنه كان قاسيا في بعض أحكامه حيث أجاز بيع الأب لأولاده، واسترقاق المدين الذي يعجز عن دفع ديونه[18].

[18] هاني سليمان الطعيمات،المرجع السابق،ص 44.

الفرع الثالث

حضارة بلاد الرافدين (العراق) قانون حمو رابي

"حمورابي" هو ملك بابل ما بين 1792 و1750 قبل الميلاد، اكتشف قانونه من قبل بعثة أثرية فرنسية في منطقة الهضاب الواقعة إلى الشرق من مدينة بابل، وهو منقوش على نصب حجري، ويعرف "حمورابي" بنفسه في مقدمة قانونه بأنه: اسمه "حمورابي" يعني الأمير الذي يخاف الله، وأن السماء نادته من أجل الشعب ورضائه، وأنه يقيم العدل في الأرض ويقتلع جذور الشر والأشرار حتى لا يضطهد القوي الضعيف، وقد نوه القانون باحترام بعض الحقوق الأساسية وخصوصا حرمة الملكية الفردية، ويستدل من بعض نصوصه أنه اعتمد في المحاكمات قاعدة "الأصل براءة الذمة" فجاء فيه: أنه إذا ادعى أحد على آخر بجريمة حكمها الإعدام ثم لم يتمكن من إثبات ادعائه، فيحكم عليه هو بالإعدام[19].

ولا شك أن المتتبع لتاريخ النظم القانونية، سوف يكتشف أن شريعة "حمورابي"، تعتبر وثيقة قانونية مهمة في حقوق الانسان، هذا بالإضافة إلى أنها تعتبر أول نصوص قانونية تم وضعها في مجال القانون الجنائي، حيث استهدفت إرساء قواعد العدل والانصاف[20].

المطلب الثاني

حقوق الانسان في العصور الوسطى

تبدأ مرحلة العصور الوسطى في مسيرة حقوق الانسان من القرن الخامس ميلادي إلى بداية العصر الحديث في القرن 18 ميلادي، والحديث عن حقوق الانسان في هذه المرحلة يتمثل في بيان وضع هذه الحقوق في كل من الحضارتين الإسلامية والأوربية، وهما الحضارتان اللتان تجسدان حضارة العصور الوسطى، وتقومان في أساسهما على الرسالتين السماويتين الإسلام والمسيحية.

الفرع الأول

الديـانة الـمســـيحية

عرفت المسيحية بمبادئ توحي بالصفاء الروحي والتسامح وتطهير النفس البشرية وترك الملذات في سبيل تحقيق العدالة والمساواة بين بني البشر، والقضاء على فكرة الطبقية ومن فصل

---

[19] هاني سليمان الطعيمات،المرجع السابق،ص 50.

[20] أحمد الرشيدي،حقوق الإنسان نحو مدخل إلى وعي ثقافي،الهيئة العامة لقصور الثقافة،مصر،2005،ص 52.

تام بين الدين والدولة تطبيقا لمبدأ "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، إلا أن هذا المبدأ عرف عدة صعوبات خاصة في مجال التركيز على حق تمتع الانسان بالكرامة والمساواة فيما بينهم ففتحت أبواب الكنائس للعبيد دون تفرقة، ودافعت على الفقراء والمستضعفين مما ساهم في نجاح المسيحية وتقليص الفوارق الطبقية بين فئات المجتمع.

إلا أن الفكر الديني سلط الكهنة على نظام الحكم والتدخل في حياة الأفراد ومصيرهم فقتلوا روح التعبير والإبداع لديهم بحجة أنهم صوت الإله في الأرض، الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب صليبية تميزت بالقسوة والتعصب[21].

الفرع الثاني

الشريـــــعة الإســـــلامية

يعتبر الإسلام الديانة الوحيدة التي أعطت للإنسان حقه في هذه الحياة، فلم يكن وليد صراعات سياسية أو إيديولوجية وإنما هو شريعة الله فوق الأرض لأنه جاء لتنقية النفوس من ظلالها ويطهرها من القيود التي كانت تكبلها، بل ومنحها العديد من الحقوق التي لم تكن معروفة من قبل فنص على حق الانسان في التعليم وحرية الرأي والتعبير والتعاون بين بني البشر، فخاطب النفس والعقل وحذر من الشهوات والأهواء مصداقا لقوله تعالى: "يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية"، فكل العبادات التي أوصانا الله سبحانه وتعالى بها وسيلة لتطهير النفس وتزكيتها، فالإيمان بالله عز وجل ووحدانيته هو خير ضمان لحقوق الانسان لأن تقرير هذه الحقوق جاءت من لدن حكيم عليم، حتى لا تكون عرضة للطغاة والجبابرة، لقوله تعالى: "إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم إنه كان من المفسدين ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم في الأرض ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون".

فالله تعالى خص الانسان بميزة العقل وكرمه على سائر المخلوقات بل وجعله سيدا عليهم هذا التفضيل هو تكليف حتى يتوصل الاسنان إلى النعم التي من الله عليه وحقوق لم يعترف بها من قبل لقوله تعالى: "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة".

[21] طاهير فاطمة الزهراء، المرجع السابق،المحاضرة الرابعة.

ومن بين الجوانب التي مجدها الإسلام، تأكيده على المساواة بين جميع البشر في الحقوق والواجبات فالرسالة المحمدية جاءت لتخاطب البشرية جمعاء دون تمييز على اعتبار أن منشأهم واحد قوله تعالى: "ولقد خلقنا الانسان من سلالة من طين".

كما اهتم الإسلام بأبسط طبقة في المجتمع وخصهم بعناية كبيرة فمنع الرق والعبودية وكل أشكال الإهانة للإنسان ولكرامته فالحقوق الواردة في الشريعة الاسلامية ،هي في أصلها عبادات يؤجر فاعلها ويحاسب من قام بتضييعها لأنها تهدف إلى تنظيم علاقات الناس ومعاملاتهم وحياتهم الاجتماعية فخاطب الآباء والأمهات والمرأة والأيتام والرجال ... الخ[22].

المطلب الثالث

حقوق الانسان في العصر الحديث

يطلق العصر الحديث على الحقبة التاريخية الواقعة بين بداية القرن 17 ومنتصف القرن العشرين، وتتميز هذه المرحلة عن سابقتها ببروز اهتمام مكثف بحقوق الإنسان، وذلك من خلال عديد الإعلانات والاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ولم تكن الحقوق والحريات التي حصلت عليها الشعوب وليدة منحة من الملوك، لكنها كانت نتيجة لانتفاضات وثورات قامت ضد الملوك أصحاب السلطان المطلق تم من خلالها تقييد هذا السلطان بصورة تدريجية، وأشهر البلدان التي شهدت تطورات بهذا الخصوص انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا.

الفرع الأول

حقوق الإنسان في انجلترا

تتميز انجلترا عن بقية أوربا، من حيث أن إعلان وثائق حقوق الإنسان فيها بدء قبل النهضة الأوربية، وهو ما حدث عند صدور وثيقة العهد الأعظم "Magna Carta" سنة 1215.وفي العصر الحديث، أي بدء من القرن السابع عشر، عرفت انجلترا عديد الإعلانات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

[22] طاهير فاطمة الزهراء، المرجع السابق،المحاضرة الرابعة.

أولا

عريضة الحقوق سنة 1628

وتسمى "بملتمس الحقوق"[23]، وأهم ما جاء فيها: عدم قيام الملك بطلب الهبات والقروض الإجبارية، لا يسجن أي شخص إلا عن تهمة حقيقية محددة وتحريم إنشاء الضرائب وفرضها بدون موافقة البرلمان عليها، وأن لا تعلن الأحكام العرفية وقت السلم، احترام الحرية الشخصية.

ثانيا

قانون الحرية الشخصية (الهابياس كوربيس habeas corpus) 1679

صدرت هذه الوثيقة سنة 1679 وعدلت عام 1816، وبموجبها، يمنع اعتقال أي شخص دون مذكرة قانونية، ومن حق الموقوف طلب إعادة النظر في توقيف، كما يلتزم القضاء بالتعامل مع الموقوف بحسن نية "

لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" وقد اقتصر تطبيق هذا القانون عند صدوره على المواد الجنائية ثم امتد بعد التعديل الذي جرى عليه عام 1816 إلى المواد الأخرى أي لو كان الاعتقال لسبب آخر عدا ارتكاب الجريمة[24].

ثالثا

إعلان الحقوق أو قائمة الحقوق 1689

قام الملك "وليام اورنج" باعلان شرعة الحقوق سنة 1689، وأهم ما جاء فيها أنه ليس للملك سلطة إيقاف القوانين، كما أنه ليس له سلطة الإعفاء من تطبيقها، وليس له فرض الضرائب من غير موافقة البرلمان[25].

---

[23]صدرت هذه الوثيقة سنة 1628،بعد صراع بين الملك شارل الأول والبرلمان،إذا اشترط البرلمان لقاء موافقته على المال الذي طلب من جانب الملك شارل لتمويل حربه ضد اسبانيا،أن يوافق على مضمون عريضة الحقوق التي تضمنت مجموعة من الحقوق والحريات الخاصة بالمواطنين،وقد قبل الملك بهذا العرض ،غير أن النزاع تجدد بين الطرفين بخصوص إمكانية قيام الملك بفرض الضرائب،مما أدى إلى اتهامه بجريمة حقوق المواطنين وحرياتهم وإلقاء القبض عليه ومحاكمته أمام البرلمان الذي قضى باعدامه.

[24] مازن ليو راضي، حيدر أدهم عبد الهادي،حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،دار قنديل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الأردن،2016،ص 26.

[25]عمار مساعدي،مبدأ المساواة وحماية حقوق الإنسان في أحكام القرآن ومواد الإعلان ،دار الخلدونية،الطبعة الأولى،الجزائر،2006،ص83.

الفرع الثاني

حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية

كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعمرات بريطانية نالت استقلالها سنة 1776، وعلى اثر الاستقلال صدرت عدة وثائق دستورية تضمنت بعضها النص على حقوق الإنسان، وتمثلت هذه الوثائق في:

أولا

دستور أو شرعة فرجينيا 12/06/ 1776

يكتسب هذا الدستور أهمية خاصة في ميدان الحقوق الفردية، فهو أول دستور تضمن إعلانا معتبرا لحقوق الإنسان، إذ تضمنت نصوصه تعدادا لغالبية الحقوق الفردية التي أقرت بها مدرسة الحقوق الطبيعية، حيث يشير الدستور إلى أن الأفراد بحسب الطبيعة، متساوون في الحرية والاستقلال كما أشار الدستور إلى أن الشعب مصدر السلطات، ونص على حرية الانتخابات، وحرية الصحافة، والحقيقة أن هذا الدستور عد النموذج الذي سارت عليه الدويلات الأمريكية الأخرى التي تضمنت دساتيرها نصوصا مماثلة.

ثانيا

إعلان الاستقلال الأمريكي 04 جويلية 1776

صدر هذا الإعلان بعد انفصال الولايات الثلاثة عشر عن بريطانيا، ومن أهم البنود المتعلقة بحقوق الإنسان: التأكيد على الحرية والمساواة بوصفهما حقين طبيعيين، واعتماد مبدأ سيادة الشعب، وتطبيق هذه السيادة بالوسائل القانونية، وحق الشعب في التمرد على انحراف الدولة عن هذا الهدف[26].

ثالثا

الدستور الاتحادي 1787

صدر الدستور الاتحادي الأمريكي عام 1787، ولم يأت بجديد حول مبادئ وقواعد حقوق الإنسان، إلا بضعة نصوص تتعلق بضمانات الحرية الفردية لذلك تبنى الكونغرس الأمريكي 10 تعديلات دفعة واحدة لهذا الدستور وذلك في 25 سبتمبر 1789، والتي أصبحت نافذة سنة

[26] جبار صابر طه،المرجع السابق،ص 194.

1791، وهذه التعديلات 08 منها تتعلق بضمانات الحقوق الشخصية والملكية الفردية، والتعديلين الأخيرين يتعلقان بحقوق الدول في أمورها الداخلية.

وبعد قيام الحرب الأهلية، جرت تعديلات عدة أخرى على الدستور، وذلك في السنوات 1865 1868، 1870، وهي أربعة تعديلات، وقد نصت على تحريم الرق، تحرير العبيد، المساواة في حق الانتخاب من دون تمييز بسبب اللون والجنس والعرق.

الفرع الثالث

حقوق الإنسان في فرنسا

لقد عرفت حقوق الإنسان في فرنسا تطورا ملحوظا خصوصا بعد الحدث الهام الذي شهدته فرنسا سنة 1789 والمتمثل في الثورة الفرنسية.

أولا

إعلان حقوق الإنسان والمواطن 26 أوت 1789

وهو الإعلان الأول لحقوق الإنسان والمواطن الذي صدر بعد الثورة الفرنسية الكبرى، وقد ألحق بدستور عام 1791، وقد جاء في هذا الإعلان على الخصوص " الناس خلقوا أحرارا ومتساوين في الحقوق، وأنم هدف كل دولة هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية التي لا تقبل السقوط وهي الحرية والأمن ومقاومة الاضطهاد، وأن الشعب هو مصدر للسلطان" كما نص الإعلان على حرية الفكر والرأي"، وجاء في المادة 02 منه " أن أهداف كل جماعة سياسية، هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية، التي لا يمكن أن تسقط بالتقادم، وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والحق في الأمن وفي مقاومة الظلم[27].

وقد تميز الإعلان عن غيره مما سبقه من إعلانات ومواثيق في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، أنه أكثر دقة وشمولية ووضوح بالنسبة لحقوق الإنسان، بل لم تقتصر على المواطن الفرنسي فقط، بل تعدى ذلك لتشمل الناس جميعا[28].

---

[27] عمار مساعدي،المرجع السابق،ص 84.

[28]صالح عبد الله الراجحي،حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي،مكتبة العبيكان،الطبعة الأولى،السعودية،2004،ص 22.

الفـــــصل الثاني

الحماية الدولية لحـقوق الإنسان

يقصد بالحماية الدولية لحقوق الإنسان تلك النصوص القانونية والآليات الدولية التي تكفل حقوق الإنسان المعترف بها من قبل الجماعة الدولية،والتي تلقى دعما وإلزاما من الجانب المحلي،وكل هذه المساعي هدفها احترام هذه الحقوق وعدم انتهاكها والاعتداء عليها وتتمثل هذه النصوص والآليات الدولية فيمايلي[29]:

المبحث الأول

النـصوص القـانونيـة الـدوليـة

تعد الشرعية الدولية لحقوق الإنسان الركيزة الأساسية لعمل منظمة الأمم المتحدة والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية،ويطلق مصطلح الشرعية الدولية لحقوق الإنسان على مجموعة من الصكوك التي كانت تبحثها لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية المنعقدة في جنيف في الفترة من 03 إلى 1947/12/17 والمتمثلة في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين[30].

المطلب الأول

حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة

يوصف ميثاق الأمم المتحدة بأنه حجر الأساس للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك لأنه ساهم ولأول مرة في تدويل حماية حقوق الإنسان وإدخالها للقانون الدولي الوضعي،فقد اهتم الميثاق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في موضع كثيرة:

حيث تنص ديباجة الميثاق على أن شعوب الأمم المتحدة آلت على نفسها أن تؤكد من جديد إيمانها: بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

---

[29] طاهير فاطمة الزهراء ،المرجع السابق،المحاضرة الرابعة.

[30] مبروك جنيدي،نظام الشكاوى كآلية للتطبيق الدولي لاتفاقيات حقوق اللإنسان،أطروحة دكتوراه،تخصص القانون الدولي العام،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2014،ص44.

وتضيف الديباجة عزم شعوب الأمم المتحدة على أن:" تدفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

كذلك وضعت أهداف الأمم المتحدة في بؤرة اهتماماتها، فتنص في المادة 02/01 على أن أهداف المنظمة:" إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام"

وتضيف المادة 3/1 أن من تلك الأهداف أيضا:" تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء"[31].

تتضمن النصوص سالفة الذكر، إشارات ضمنية للصلة بين حقوق الإنسان والمحافظة على السلم والأمن الدوليين، وقد ربط الميثاق صراحة بين هذين الأمرين في الفقرة ج من المادة 55 من الميثاق التي نصت على:" رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على:" **...ج)** أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا"[32].

وحتى تصبح هذه المادة ذات قيمة قانونية أكبر ورغبة من هيئة الأمم المتحدة في التزام أعضائها باحترامها، فقد طالبت المادة 56 أن :" يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسون".

---

[31] أحمد أبو الوفا،الحماية الدولية لحقوق الإنسان،دار النهضة العربية،الطبعة 4،مصر،2015،ص36.

[32] محمد يوسف علوان،محمد خليل الموسى،القانون الدولي لحقوق الإنسان،المصادر والرقابة،الجزء الأول،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الأردن،2005،ص49.

ورغم اهتمام منظمة الأمم المتحدة بحقوق الإنسان، فإن أغلبية أعضائها لم يعيروا المادتين الواردتين في الميثاق أي أهمية، بل تم تهميشهما بشكل مقصود باعتبارهما مطلبا عاما للتعاون وليس التزاما قانونيا، وقد ساعد على ذلك ما نصت عليه المادة 7/2 من الميثاق:" ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي يكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق " لذا فإنه غالبا ما تلجأ الدول الأعضاء إلى هذه المادة، عندما لا تريد أن يتدخل أو يناقش أحد شؤونها الداخلية، وخاصة عندما يكون هناك إخلال بتعهداتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

المطلب الثاني

حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

من الأسباب الملحة التي دعت الأمم المتحدة إلى إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو شعور مؤسسي المنظمة بأن الميثاق لم يعالج موضوع حقوق الإنسان بما تستحق هذه الحقوق من العناية والكفاية، لذا أعلنت الأمم المتحدة وثيقة " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" في 1948/12/10.

الفـــرع الأول

محتـــوى الإعـــلان

جاء الإعلان العالمي كغيره من الصكوك الدولية مؤلفا من ديباجة و30 مادة:

أولا

ديباجة الإعلان العالمي

جاءت ديباجة الإعلان مؤكدة على وحدة الأسرة البشرية وكرامة وقيمة الإنسان، كم أشارت إلى الصلة بين حقوق الإنسان وشيوع العدل والسلام في العالم، وذكرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وأشارت أيضا إلى النتائج المأساوية لتناسي وازدراء حقوق الإنسان، وإلى ضرورة أن يتولى القانون حماية الإنسان حتى لا يضطر آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم[33].

[33] محمد يوسف علوان،محمد خليل الموسى،المرجع السابق،ص 100.

كما توضح الديباجة الصلة بين احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحرية في النظام الداخلي من جهة والسلام العالمي بين الأمم من جهة أخرى.

ثانيا

مـــــواد الإعلان

تشير المادتين الأولى والثانية من الإعلان إلى أن جميع الناس دونما تمييز يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، ولهم نفس الحقوق.

وينادي الإعلان بصنفين من الحقوق، الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1- الحقوق المدنية والسياسية: وردت هذه الحقوق ذات الطابع الفردي في المواد من 03-21 وهي تشمل حقوقا لصيقة بالشخصية(حقوق الشخصية) مثل الحق في الحياة والحرية وفي الأمن[34] الحق في عدم الاسترقاق أو الاستعباد[35]، الحق في عدم الخضوع للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو الحاطة بالكرامة[36]، وحق الإنسان في كل مكان بأن يعترف له بالشخصية القانونية[37]، الحق في المساواة أمام القانون والحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز[38].

وجاءت المواد 8، 9، 10، 11 من الإعلان مكرسة لمبدأ الشرعية من خلال مجموعة الحقوق المتمثلة في، الحق في اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة للانتصاف الفعلي، الحق في عدم الخضوع للاعتقال أو الاحتجاز أو النفي تعسفا، حق كل إنسان في محاكمة عادلة، والحق في اعتبار كل شخص متهم بريء حتى تثبت إدانته.

ومن الحقوق الشخصية كذلك، حماية خصوصية الفرد، وعدم التدخل بطريقة تعسفية في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلته(المادة 12)، حرية الإنسان في التنقل واختيار مكان إقامته وحقه

[34] – المادة 03 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[35] – المادة 04 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[36] – المادة 05 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[37] – المادة 06 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[38] – المادة 07 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

في مغادرة أي بلد وحق العودة إلى بلده(المادة 13)، الحق في اللجوء، والحق في الجنسية (المادة 15)، الحق في الزواج وتكوين أسرة(المادة 16).

وتضمنت المواد من 19-21 مجموعة الحقوق السياسية للفرد وهي: حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية، حق الشخص في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، الحق في اختيار الحكومة من خلال انتخابات نزيهة، الحق في تقلد الوظائف العامة على سبيل المساواة.

2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تناولت المواد من 22-28 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمتمثلة في: الضمان الاجتماعي، حق العمل وحرية اختياره، حق إنشاء النقابات والانضمام إليها، الحق في التمتع بمستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهية، حق التأمين في حالة البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة، الحق في التعليم، الحق في المشاركة في الحياة الثقافية.

وأخيرا قضت المادة 30، بأنه ليس في الإعلان أي نص يمكن تأويله على نحو يخول لدولة أو جماعة أو فرد أو أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه[39].

الفرع الثاني

أهمـــــية الإعلان وقيمـــــته القـانونية

كثيرا ما تضاربت الآراء الفقهية والقانونية حول أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحديد قيمته القانونية باعتباره إعلانا يفتقر لقوة الإلزام بين الدول صاحبة السيادة في القانون الدولي العام وفي العلاقات الدولية.

أولا

أهمية الإعلان العالمي

تجدر الإشارة إلى أنه على صعيد القانون الدولي، شكل الإعلان الخطوة الأولى لمجموعة اتفاقيات، كرست مضمون الإعلان ومبادئه، فمقدمات الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان 1950

[39] المادة 30 من الإعلان العلمي لحقوق الإنسان.

والعهدين الدوليين 1966، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1969، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981 وغيرها تحيل جميعها للإعلان.

كما تظهر أهمية الإعلان وقيمته على الصعيد الدولي من خلال تأكيد العديد من الصكوك الدولية على تطبيق العالمي بوصفه معيارا دوليا لحماية حقوق الإنسان، فقد أكد البيان الختامي الصادر عام 1975 عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا(منظمة الأمن والتعاون الأوربي منذ 1995) المنعقد في هلسنكي على أن الدول المشاركة ستجعل سلوكها متفقا مع أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أكد مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان لعام 1993 على أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل مصدرا تستوحي منه حقوق الإنسان وأنه السند الأساسي للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان[40].

ثانيا

القيمة القانونية للإعلان العالمي

يذهب الاتجاه الراجح للفقه الدولي إلى أن الإعلان العالمي لا يتمتع بقوة الإلزام، طالما لم يأخذ صورة معاهدة دولية، حيث أخذ صورة توصية صادرة عن الجمعية العامة ، لكن يمكن الدفاع عن القوة الإلزامية للإعلان بالنظر إليه كتفسير رسمي ومعتمد للنصوص الخاصة بحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة، وبمعنى آخر فإن الإعلان العالمي يمثل إعلانا تفسيريا صادرا عن جهة مختصة داخل الأمم المتحدة، يضيء عددا من الجوانب ذات الصلة بنصوص حقوق الإنسان المدرجة في الميثاق، ومما يعزز هذه القيمة للإعلان أن الأمم المتحدة ذاتها كثيرا ما استندت على نصوص الإعلان عندما يتعلق الأمر بتطبيق أحكام الميثاق المتعلقة بحقوق الإنسان.

كما وأنه الإستعمال المتواتر لمواد الإعلان لمدة زمنية طويلة جعل منه عرفا دوليا متعارفا عليه في ضمير الأمة القانوني.

[40] محمد يوسف علوان،محمد خليل الموسى،المرجع السابق،ص 107.

المطلب الثالث

حقوق الإنسان في العهدين الدوليين

حرص واضعوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن يلحق إصدار الإعلان، إقرار اتفاقيات ملزمة للدول تتضمن معالجة وتنظيما مفصلا ودقيقا للحقوق والحريات، وقد ترجم هذا الحرص بالفعل عام 1966، بإقرار العهدين الدوليين لحقوق الإنسان.

الفرع الأول

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

يعد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من أهم الوثائق الدولية المعنية بتنظيم حقوق الإنسان على مستوى العالم، وهو بمثابة معاهدة متعددة الأطراف اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والبروتوكول الاختياري الأول[41] الملحق بالعهد في 16 ديسمبر 1966، ودخلت حيز التنفيذ في 23 مارس 1976، كما يعتبر العهد الدولي جزء من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي تشمل أيضا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما اعتمدت الجمعية العامة بقرارها 1128/44 المؤرخ في 1989/12/15 بروتوكولا اختياريا ثانيا للعهد الدولي، الغرض منه إلغاء عقوبة الإعدام، ودخل حيز النفاذ في 1991/07/11، وذلك بتمام تصديق أو انضمام 10 دول وفقا لنص المادة 8 منه.

أولا

الحقوق المحمية في العهد

يتكون العهد الدولي من ديباجة، وستة أجزاء تضم 53 مادة.

تضمنت الديباجة الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة الدولية، على أساس الحرية والعدالة والسلام وتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان، وان على الفرد واجبات

[41] – البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوى من قبل الأفراد، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف(د–21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 ، تاريخ بدء النفاذ 1976/03/23 وفقا للمادة 9.

اتجاه الآخرين واتجاه الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، مسؤولية السعي إلى تعزيز ومراعاة الحقوق المقررة في العهد[42].

يعترف **الجزء الأول** بحق جميع الشعوب في تقرير المصير بما في ذلك " الحق في تحديد مركزها السياسي بحرية " ومتابعة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإدارة مواردها الخاصة، يعترف بالحق السلبي للشعب، في ألا يحرم من وسائل عيشه وتفرض التزاما على تلك الأطراف التي لا تزال مسؤولة عن الحكم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمستعمرات لتشجيع واحترام حقهم في تقرير المصير.

الجزء الثاني (المواد 2-5) تلزم الأطراف للتشريع عند الضرورة لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذا العهد،وتوفير وسيلة انتصاف قانوني فعال عن أي انتهاك لتلك الحقوق كما أنه يتطلب الاعتراف بالحقوق "دون تمييز من أي نوع كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر "وضمان أنهم يتمتعون بالمساواة مع النساء، الحقوق لا يمكن إلا أن تكون محدودة "في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة" وحتى ذلك الحين لا يجوز مخالفة الحق في الحياة والحرية من التعذيب والرق والتحرر بأثر رجعي للقانون والحق في شخصيته وحرية الفكر والوجدان والدين.

الجزء الثالث (المواد 6 - 27) يسرد الحقوق نفسها، وتشمل هذه الحقوق:

- السلامة الجسدية في شكل من الحق في الحياة والحرية من التعذيب والرق (المواد 6 .7. 8).
- الحرية والأمان الشخصي في شكل من أشكال الحرية من الاعتقال التعسفي والاعتقال والحق في المثول أمام القضاء(المواد 9-11).
- العدالة الإجرائية في القانون في شكل حقوق إجراءات التقاضي السليمة ومحاكمة عادلة ونزيهة وافتراض البراءة والاعتراف به كشخص أمام القانون(المواد 14-16).

[42] ديباجة العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

– الحرية الفردية في شكل من أشكال حرية التنقل والفكر والوجدان والدين والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع وحقوق الأسرة والحق في الحصول على الجنسية والحق في الخصوصية(المواد 12 و 13 و 17 – 24) .

– حظر أية دعاية للحرب وكذلك أية دعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف بموجب القانون(المادة 20).

– المشاركة السياسية بما في ذلك الحق في الحصول على حق التصويت(المادة 25).

– عدم التمييز وحقوق الأقليات والمساواة أمام القانون (المادة 26 و27).

الجزء الرابع (المواد 28 – 45) يحكم بإنشاء وتشغيل لجنة حقوق الإنسان والإبلاغ ورصد العهد كما يسمح للأطراف بالاعتراف باختصاص اللجنة لحل النزاعات بين الأطراف على تنفيذ العهد(المادتان 41 و42)[43].

الجزء الخامس (المواد 46–47) يوضح أن العهد لا يجوز تفسيره على التدخل في عملية للأمم المتحدة أو "حق أصيل لجميع الشعوب في التمتع والانتفاع بالثروة بشكل كامل وبحرية ومواردها الطبيعية."

الجزء السادس (المواد 48–53) يحكم بالتصديق ودخول حيز النفاذ وتعديل العهد.

ثانيا

تدابير تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هي الهيئة المنشأة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لرصد تنفيذ الدول الأطراف لأحكام العهد، تتألف اللجنة من 18 خبيرا مستقلا وهم أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة المعترف بها في مجال حقوق الإنسان، تنتخبهم الدول الأطراف لفترة أربع سنوات طبقا للمواد من 28 إلى 39 من العهد، ويعمل الأعضاء بصفتهم الشخصية ويجوز أن يعاد انتخابهم إذا جرى ترشيحهم.

تتمثل وظائف اللجنة في:

[43] المادتين 41 و 42 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

1- تلقي ونظر التقارير: حيث تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بتقديم تقارير عن التدابير التي اتخذتها والتي تمثل إعمالا للحقوق المعترف بها فيه، وعن التقدم المحرز في التمتع بهذه الحقوق وذلك خلال سنة من بدء نفاذ هذا العهد إزاء الدول الأطراف المعنية،ثم كلما طلبت اللجنة إليها ذلك.[44]

2- دراسة البلاغات المقدمة من الدول: تنص المادة 41 من العهد:" لكل دولة طرف في هذا العهد أن تعلن في أي حين، بمقتضى أحكام هذه المادة، أنها تعترف باختصاص اللجنة في استلام ودراسة بلاغات تنطوي على ادعاء دولة طرف بأن دولة طرفا أخرى لا تفي بالالتزامات التي يرتبها عليها هذا العهد، ولا يجوز استلام ودراسة البلاغات المقدمة بموجب هذه المادة إلا إذا صدرت عن دولة طرف أصدرت إعلانا تعترف فيه، في ما يخصها، باختصاص اللجنة. ولا يجوز أن تستلم اللجنة أي بلاغ يهم دولة طرفا لم تصدر الإعلان المذكور".

وإذا تعذر على اللجنة حل مسألة أحيلت إليها وفقا للمادة 41 حلا مرضيا للدولتين الطرفين المعنيتين جاز لها، بعد الحصول مسبقا على موافقة الدولتين الطرفين المعنيتين، تعيين هيئة توفيق خاصة (يشار إليها في ما يلي باسم "الهيئة") تضع مساعيها الحميدة تحت تصرف الدولتين الطرفين المعنيتين بغية التوصل إلى حل ودي للمسألة على أساس احترام أحكام هذا العهد[45].

3- دراسة شكاوى الأفراد: منح البروتوكول الاختياري الأول للعهد اللجنة اختصاص بحث ما يُقدم من شكاوى فردية تتعلق بادعاءات بانتهاك الدول الأطراف في البروتوكول أحكام العهد.[46]

ويشترط لقبول الشكاوى المقدمة من الأفراد توافر الشروط التالية:

- استنفاذ كل طرق الطعن الداخلية[47].

---

[44] – المادة 40 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[45] – المادة 42 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[46] – تنص المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الأول للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:" تعترف كل دولة طرف في العهد، تصبح طرفا في هذا البروتوكول، باختصاص اللجنة في استلام ونظر الرسائل المقدمة من الأفراد الداخلين في ولاية تلك الدولة الطرف والذين يدعون أنهم ضحايا أي انتهاك من جانبها لأي حق من الحقوق المقررة في العهد. ولا يجوز للجنة استلام أية رسالة تتعلق بأية دولة طرف في العهد لا تكون طرفا في هذا البروتوكول

[47] – المادة 02 من البروتوكول الإضافي الأول للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

- أن تتضمن الرسالة توقيع صاحبها[48].
- ألا تكون الرسالة محل دراسة أمام هيئة من الهيئات الأخرى لحقوق الإنسان[49].

الفرع الثاني

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يعتبر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معاهدة متعددة الأطراف اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام في 16 ديسمبر 1966، وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من 3 يناير 1976.

أولا

الحقوق المحمية في العهد

يتكون العهد الدولي من ديباجة وخمسة أجزاء متنوعة:

1- ديباجة العهد: يقر العهد في ديباجته بأن" لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة أساس الحرية والعدل والسلام في العالم"[50]، وبالتالي فإن العهد يقر أن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه، بحيث يكون جميع البشر أحرارا ومتحررين من الخوف والفاقة باعتبارها السبيل لتهيئة الظروف الضرورية نحو تمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية.

2- مواد العهد: تم تقسيم مواد العهد إلى خمسة أجزاء متنوعة:

الجزء الأول(المادة 01): يقر حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وأن تسعى وراء أهدافها الخاصة، وكذلك تتصرف بشكل حر بثرواتها ومواردها الطبيعية، ويحرم هذا الجزء كافة أشكال حرمان الشعوب من أسباب العيش الخاصة.

الجزء الثاني(المواد 2-5): يتناول هذا الجزء، تعهد الدول الأطراف في العهد الدولي بأن تقوم بكافة الخطوات اللازمة لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد عبر

---

[48] – المادة 03 من البروتوكول الإضافي الأول للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

[49] – المادة 05 من البروتوكول الإضافي الأول للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

[50] – ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اتخاذ تدابير تشريعية، بحيث تكون ممارسة هذه الحقوق بعيدة عن كافة أشكال التمييز سواء تعلق بالعرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي وغير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

ومن الحقوق المكفولة في الجزء الثاني من العهد الدولي حق المساواة بين الذكور والإناث في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد.

الجزء الثالث(المواد 6-15): يقر هذا الجزء حق العمل، وهو حق الإنسان في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وبالمقابل على الدول اتخاذ التدابير المناسبة لصون هذا الحق، من خلال تأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق عبر توفير برامج التوجيه والتدريب المناسبة، وتنفيذ سياسات وتقنيات من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المطردة في إطار الحريات السياسية المتاحة للأفراد.

كما كفل هذا الجزء من العهد الدولي حقوق الأفراد في العمل، وتشمل مكافأة لجميع العمال كحد أدنى، بحيث يكون الأجر منصفا للعمل، والمكافأة متساوية لقيمة العمل المنجز، مع التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة في حقوق العمل، ومن حقوق الأفراد في العمل أيضا العيش الكريم للعاملين ولأسرهم، وتوفير ظروف عمل تكفل السلامة والصحة، ومساواة جميع العاملين في فرص الترقية دون إخضاع ذلك إلا لاعتباري الأقدمية والكفاءة، وأيضا الاستراحة وأوقات الفراغ، والتحديد المعقول لساعات العمل، والإجازات الدورية مدفوعة الأجر، والمكافأة عن أيام العطل الرسمية.

ونظم العهد الدولي في هذا الجزء كذلك حقوق تشكيل النقابات والإضراب حسبما يقرره القانون، وكذلك الحقوق الأسرية المختلفة، والضمان والتأمينات الاجتماعية، والحق في المعيشة والحق في الخدمات الصحية والطبية، بالإضافة إلى الحق في التربية والتعليم، والحقوق الثقافية ومنها المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته[51].

الجزء الرابع(المواد16-25): يحدد هذا الجزء كيفية مراقبة تنفيذ بنود العهد من خلال إرسال التقارير للأمين العام للأمم المتحدة، وطبيعة العلاقة مع هياكل ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى.

[51] المادة 15 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

الجزء الخامس(المواد 26-31):بين هذا الجزء كيفية تنظيم التوقيع والتصديق على العهد الدولي، وآليات المراقبة والانسحاب منه، وغيرها من الإجراءات القانونية والإدارية[52].

ثانيا

آلية تنفيذ الأحكام الواردة في العهد

(اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

غالبا ما يتبع اصدار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية آليات دولية تسهر على التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقية أو المعاهدة وغالبا ما تتمثل هذه الآليات في لجان تنشئ بغية تجسيد التطبيق الفعال لهذه الاتفاقيات والمعاهدات القانونية.

1- التعريف باللجنة: اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي هيئة الخبراء المستقلين، التي ترصد تنفيذ الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لالتزاماتها، وقد أنشئت اللجنة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 17/1985 المؤرخ 28 ماي 1985 للاضطلاع بوظائف الرصد المسندة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرابع من العهد.

تتكون اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من 18 خبيرا مستقلا، وهم أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة المعترف بها في مجال حقوق الإنسان، والترشيحات لعضوية اللجنة يمكن أن تقدمها الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، طيقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1985/17 المؤرخ في 28 ماي 1985.

وتنتخب الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات ويعمل أعضاء اللجنة بصفتهم الشخصية ويجوز أن يعاد انتخابهم إذا جرى ترشيحهم وطبقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 17/1985 الفقرة (ب)، فيما يتعلق بتشكيل اللجنة،يتعين إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل ولتمثيل الأشكال المختلفة من النظم الاجتماعية والقانونية.

[52] المادة 31 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

2- مهام اللجنة:

2- 1- تلقي ونظر التقارير: بينت المادتان 16 و17 من العهد على أن جميع الدول الأطراف ملزمة بتقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة، عن كيفية إعمال الحقوق، ويجب على الدول الأطراف أن تقدم تقريرا أوليا في غضون سنتين من قبول العهد، وأن تقدم بعد ذلك تقريرا كل خمس سنوات وتفحص اللجنة كل تقرير، وتوافي الدولة الطرف ببواعث قلقها وتوصياتها في شكل "ملاحظات ختامية"

2-2- النظر في الشكاوى المقدمة من الأفراد: إضافة إلى إجراء تلقي ونظر التقارير، منح البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المعتمد بقرار الجمعية العامة(د 63) في 2008/12/10، والذي دخل حيز النفاذ في 5 ماي 2013 اللجنة اختصاص تلقي وبحث البلاغات، المقدمة من أفراد يدعون أن حقوقهم بموجب العهد انتهكت، حيث يجب على كل دولة طرف في العهد وتصبح طرفا في البروتوكول، الاعتراف باختصاص اللجنة في تلقي البلاغات والنظر فيها، ولا يجوز للجنة تلقي أي بلاغ يتعلق بأية دولة في العهد لا تكون طرفا في البروتوكول[53].

2-3- النظر في الشكاوى بين الدول: حيث يمكن للجنة النظر في المراسلات المقدمة من دولة ضد دولة أخرى، وهو ما تضمنه البروتوكول الاختياري بنصه:"متى رأت دولة طرف في هذا البرتوكول أن دولة طرفا أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب العهد ، جاز لها أن توجه نظر تلك الدولة الطرف إلى ذلك برسالة مكتوبة، وللدولة الطرف أيضا أن تعلم اللجنة بالموضوع، وتقدم الدولة التي تتلقى الرسالة إلى الدولة التي أرسلتها ، في غضون ثلاثة أشهر من تلقيها إيضاحا أو أى بيان آخر كتابة توضح فيه المسألة،على أن يتضمن،إلى الحد الممكن وبقدر ما يكون ذا صلة بالموضوع ، إشارة إلى الإجراءات وسبل الإنصاف المحلية المتخذة أو المتوقع اتخاذها أو المتاحة بشأن المسألة"[54].

[53] – المادة الأولى من البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[54] – المادة 1/10 أ من البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2-4- إجراء التحقيقات: يمكن للجنة في ظروف معينة، إجراء تحقيقات بشأن الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية لأي من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في العهد، وهو ما نصت عليه المادة 2/11 من البروتوكول الاختياري:" إذا تلقت اللجنة معلومات موثوقة، تدل على وقوع انتهاكات جسيمة أو منتظمة من جانب دولة طرف لأي من الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية المنصوص عليها في العهد , تدعو اللجنة تلك الدولة الطرف إلى التعاون في فحص المعلومات والى تقديم ملاحظاتها بشأن هذه المعلومات".

المطلب الرابع

الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان

أبرمت العديد من الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان منها:

الفرع الأول

الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإتفاقية وعرضتها للتوقيع والتصديق بقرارها المؤرخ في 21 ديسمبر 1965 وبدأ نفاذها بتاريخ 4 جانفي 1969 طبقا لنص المادة 19 منها الذي ينص على أنه " يبدأ نفاذ الإتفاقية في اليوم 30 التالي لتاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الإنضمام السابعة والعشرين[55] .

أولا

تعريف الإتفاقية للتمييز العنصري

بموجب هذه الإتفاقية تتعهد الدول الأطراف على عدم القيام بأي عمل أو ممارسة يتسمان بالتمييز العنصري والذي يقصد به أي تمييز أو إستثناء أو تقييد أو تفصيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف تعطيل أو عرقلة الإعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في الميدان السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي أو في ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.

[55] المادة 19 من الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

كما أنه لا تسري هذه الإتفاقية على أي تمييز أو تقييد أو تفضيل بين المواطنين والأجانب الموجودين على إقليم الدولة[56] .

وهي تعتبر أقدم إتفاقيات الامم المتحدة لحقوق الإنسان وأوسعها نطاقا من حيث التصديق والإنضمام (أكثر من ¾ أعضاء الأمم المتحدة).

ثانيا

لجنة القضاء على التمييز العنصري

تعتبر أو لجنة أنشأتها الأمم المتحدة لمراقبة و إستعراض التدابير التي تتخذها الدول للوفاء بإلتزاماتها .

تشكيلة اللجنة :

تتألف الجنة من 18 خبير يعملون بصفتهم الشخصية يتم إنتخابهم من طرف الدول الأطراف في الإتفاقية لمدة أربع سنوات على أن يتم إجراء الإنتخابات لتجديد النصف كل سنتين مع مراعاة التمثيل العادل لمناطق العالم الجغرافية ولمختلف الحضارات والنظم القانونية .

ثالثا

إختـــــصاص اللـــــجنة

تتلقى التقارير الشاملة من الدول الأطراف كل أربع سنوات والتقارير الإستكمالية الموجزة كل فترة سنتين،ويجوز أن يعرض ممثل الدولة هذه التقارير ويجيب عن الأسئلة التي يطرحها الخبراء .

1- فيما يتعلق بالشكاوى المقدمة من دولة ضد دولة أخرى :

تعترف جميع الدول الأطراف يف الإتفاقية بإختصاص اللجنة في تلقي الشكاوي المقدمة من دولة ضد دولة أخرى يكون موضوعها لفت نظر اللجنة حول عدم تنفيذ الإتفاقية .

2- فيما يتعلق بالبلاغات الفردية المرهونة بالإعلان :

بدأ العمل بإجراء البلاغات الواردة من الأفراد أو الجماعات الذين يدعون أنهم ضحايا لإنتهاك الإتفاقية في سنة 1982 عندما أعلنت عشرة دول أعضاء بإختصاص اللجنة في هذا الميدان .

[56] االمادة 4/أ الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

تعلم اللجنة الدولة بهذه البلاغات دون الكشف عن هوية الفرد أو الجماعة التي وقعت ضحية الإنتهاك ،وعندما تكون الدولة قد قدمت توضيحات أو إقتراحات عن ذلك ، تناقش اللجنة ذلك وتقدم توصيات وإقتراحات تبلغ إلى كل من الفرد أو الجماعة والدولة .

ونكون **أمام جريمة الفصل العنصري** في الحالات التالية :

1- عند حرمان عضو أو أعضاء من فئة من الحق في الحياة و الحرية الشخصية .

2- عند إلحاق أذى خطير ، بدني أو عقلي ، بأعضاء في فئة عنصرية ، أو بالتعدي على حرياتهم أو كرامتهم أو بإخضاعهم للتعذيب أو للمعاملة القاسية واللاإنسانية .

3- توقيف أعضاء فئة عنصرية عمدا وبصفة تعسفية وسجنهم بصورة لا قانونية .

4- إخضاع فئة عنصرية لظروف معيشة يقصد منها الوصول إلى الهلاك الجسدي الكلي أو الجزئي .

5- إتخاذ أي تدابير تشريعية وغير تشريعية يقصد منها منع فئة عنصرية من المشاركة في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية أو بحرمانهم من التمتع بحقوق الإنسان فالتعليم والتنقل والإقامة والحق في تشكيل النقابات .

6- إتخاذ أي تدابير تهدف إلى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية .....إلخ .

إن سياسات الفصل العنصري وممارستها تعد جرائم ضد الإنسانية وتنطبق على الأشخاص المرتكبين لها المسؤولية الجنائية الدولية سواء قاموا بممارستها شخصيا أو بالإشتراك ، أو بالتواطؤ عليها ، أو بالتحريض لإرتكابها[57] .

الفرع الثاني

إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أنواع المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

إعتمدتها الجمعية العامة بتاريخ 10 ديسمبر 1984 و دخلت حيز النفاذ بتاريخ 26 يونيه 1987 .

[57] فاصلة عبد اللطيف،محاضرات في حقوق الإنسان،مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس،جذع مشترك،في إطار دروس عبر الخط،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة وهران 2،2023-2024.
تم الإطلاع عليها عبر الرابط https://elearn.univ-oran2.dz/course/view.php?id=7165 بتاريخ 25 أبريل 2025 على الساعة 13سا00 .

أولا

تـــــعريف الـــتعذيب

يقصد بالتعذيب أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد ، جسديا كان أم عقليا ، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص او من شخص ثالث ، على معلومات أو على إعتراف، أو لمعاقبته على عمل إرتكبه أو يشتبه في أنه إرتكبه هو أو شخص ثالث ، أو تخويفه أو إرغامه هو أو شخص ثالث .

يقصد به كذلك ذلك الألم أو العذاب اللاحق بالشخص لسبب تمييز تعرض له ، أو حرض عليه ، أو وافق عليه ، أو سكت عنه موظف رسمي .

ثانيا

الـــــــتزامات الـــــدولة

1- تتخذ كل الدولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية لمنع التعذيب .

2- لا يجوز للدولة التذرع بأية ظروف إستثنائية كمبرر للتعذيب (حالة حرب – عدم إستقرار سياسي – حالة الطوارئ العامة) .

3- عدم جواز طرد الدولة لأي شخص إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الإعتقاد أنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب .

4- تضمن الدولة بموجب قوانينها الجنائية تجريم أعمال التعذيب .

5- تضمن الدولة بموجب قوانينها الجنائية تجريم أعمال التعذيب .

6- تضمن الدولة إدراج التعليم و الإعلام فيما يتعلق بحضر التعذيب في برامج الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين سواء كانوا مدنيين أو عسكريين.

ثالثا

اللجنة الـــمعنية بمـــــناهضة الـــتعذيب

تتكون اللجنة من 10 خبراء يعملون بصفتهم الشخصية ، تقوم الدول الأطراف بإنتخابهم مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل و لكل دولة طرفا ترشيح شخصا واحدا من مواطنيها لمدة 4 سنوات على أن يجدد نصفهم كل سنتين[58] .

[58] فاصلة عبد اللطيف،المرجع السابق.

رابعا

إختـــصاصات اللـــجنة

تتنوع اختصاصات اللجنة المختصة في مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة والقاسية إلى مايلي:

1-بحث التقارير التي يلقيها ممثلي الدول

يجوز للجنة تلقي معلومات تتعلق بوجود ممارسات للتعذيب ، فإذا رأت أن المعلومات الواردة جديرة بالثقة وهي تتضمن دلائل ذات أساس قوي على ان التعذيب يمارس بصفة منتظمة في دولة طرف في الإتفاقية فإنها تدعو الدولة إلى التعاون معها لدراسة هذه المعلومات بتقديم ملاحظاتها في هذا الشأن .

يجوز للجنة أن تكلف عضوا أو أكثر من اعضائها لإجراء تحقيق سري إذا رأت أن المعلومات الواردة تبرر ذلك .

2-الشكاوى فيما بين الدول :

بالنسبة للدول التي إعترفت بإختصاص اللجنة في هذا الشأن بتوقيعها للإعلان المودع لدى الأمين العام للأمم المتحدة ، يجوز للجنة تلقي و نظر البلاغات التي تدعى فيها إحدى هذه الدول الأطراف أن دولة أخرى من هذه الدول لا تفي بإلتزامات طبقا للإتفاقية .

3-شكاوى الأفراد :

إن الإتفاقية مناهضة التعذيب ، شأنها شأن صكوك دولية أخرى في مجال حقوق الإنسان ، تعترف للأفراد في بعض الحالات ، بحق إرسال أكثر من أحكامها .

ويشترط لكي تستطيع اللجنة تلقي و نظر بلاغات من الأفراد ضد الدول الاطراف ، أن تكون الدولة المعنية قد إعترفت صراحة بإختصاص اللجنة في هذا الشأن[59] .

الفرع الثالث

إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

تم إعتمادها من طرف الجمعية العامة بتاريخ 1979/12/18 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 3 سبتمبر 1981 أي 30 يوم بعد إيداع صك التصديق أو الإنضمام 20 لدى الأمين العام .

[59] فاصلة عبد اللطيف،نفس المرجع.

إلتمست الجمعية العامة من لجنة مركز المرأة أن تنهي خلال سنة 1976 من وضع مشروع إتفاقية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة المدرج في جدول أعمال اللجنة مند 1970 والذي بدأ في صياغتها مند سنة 1974 .

أولا

المقصود بالتمييز ضد المرأة

يقصد بمصطلح " التمييز ضد المرأة " أي تفرقة أو إستبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه إحباط الإعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمدنية أو الذي يحول دون تمتعها أو ممارستها لها ، بصرف النظر عن حالتها الزوجية ، مراعاة للمساواة بينها وبين الرجل .

وتشير الدول الأطراف في الإتفاقية إلى أن التمييز ضد المرأة يشكل إنتهاكا لمبدأي:

1 – المساواة في الحقوق .

2 – إحترام كرامة الإنسان .

ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في حياة بلدهما السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية، ويعيق نمو رخاء المجتمع والأسرة ، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانيات المرأة في خدمة بلدها.

ثانيا

واجبات الدول الأطراف

تتعهد الدول الأعضاء على القيام بما يلي :

1- إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية وتشريعاتها .

2- إتخاذ كل التدابير التشريعية وغير التشريعية لحضر ومعاقبة كل تمييز ضد المرأة .

3- فرض حماية قانونية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل .

4- الإمتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي ضد المرأة من طرف السلطات والمؤسسات العامة.

5- إتخاذ جميع التدابير بما في ذلك التشريعية منها لتغيير القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة .

ثالثا

إنشاء لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة و تكوينها

تنشأ المادة 17 من الإتفاقية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة لمراقبة تنفيذ نصوصها .

فتتألف اللجنة من 23 خبير ينتخبون بالإقتراع السري من قائمة أشخاص ذات الكفاءة العالية في ميدان موضوع الإتفاقية بعد ترشحهم من طرف الدول الأطراف على أن يولى الإعتبار للتوزيع الجغرافي العادل ولتمثيل مختلف الحضارات و النظم القانونية .

يعمل أعضاء اللجنة لمدة أربعة سنوات بصفتهم الشخصية وليس بصفتهم مندوبين أو ممثلين لبلدانهم الأصلية.

تكوين اللجنة مختلف بشك ملحوظ عن تكوين الهيئات الأخرى لمعاهدات حقوق الإنسان ففي المقام الأول تتكون اللجنة كلها مند إنشاءها من النساء، وتجتمع لمدة أسبوعين سنويا وهي تعد اقصر مدة لإجتماع أية لجنة منشأة بموجب معاهدة لحقوق الإنسان .

رابعا

إختصاصات اللجنة

تقوم بمراقبة مدى تنفيذ الدول للإتفاقية عن طريق النظر في التقارير التي تقدمها هذه الدول ، والتي تصدر بشأنها إقتراحات وتوصيات .

تقوم تقارير سنوية عن أنشطتها إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الإقتصادي والإجتماعي[60] .

الفرع الرابع

إتفـــــاقية حـــــقوق الطـــفل

إعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والإنضمام بقرار الجمعية العامة 25/44 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989.

[60] فاصلة عبد اللطيف،المرجع السابق.

تاريخ بدئ النفاذ هو 20 سبتمبر 1990 طبقا لنص المادة 49 من الإتفاقية التي تنص على أنه يبدأ نفاذ الإتفاقية في اليوم 30 الذي يلي تاريخ إيداع صك التصديق أو الإنضمام العشرين لدى الامين العام للأمم المتحدة .

أولا

تـــــعريف الـــطفل

يقصد بالطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر سنة ، ما لم يبلغ من الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه .

ثانيا

إلتزامات الدول الأطراف

1-منح الحقوق للاطفال بغض النظر عن عنصر الطفل أو لونه أو جنسه ، أو لغته أو دينه ، أو رأيه السياسي ، أو أصله العرقي أو الإجتماعي أو ثروته ، أو أي وضع آخر (عدم التمييز في التمتيع بالحقوق).

2-تتعهد الدول الاطراف بأن تضمن للطفل الحماية والرعاية اللازمتين لرفاهية بإتخادها كل التدابير التشريعية والإدارية لتطبيق الحقوق المعترف بها في هذه الإتفاقية .

ثالثا

بعض الحقوق التي تقر بها الإتفاقية للطفل

1-إحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته و إسمه وصلاته العائلية .

2-حق عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما إلا إذا كان ذلك ضروري رعاية لمصلحته في حالة مثلا إساءة الوالدين معاملة الطفل أو إهمالهما له ، أو عند عيشهما منفصلين بشرط إحتفاظ الطفل بصورة منتظمة بعلاقات شخصية و مباشرة بوالديه .

3-إعتراف للطفل القادر عن تكوين آرائه الخاصة بحق التعبير عنها بحرية مع إتاحة الفرصة للإستماع إليه في أي إجراء قضائي أو إداري مع جواز إخضاع ممارسة هذا الحق لبعض القيود حماية للأمن الوطني أو النظام العام أو الآداب العامة .

4-تحترم الدول حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين .

5-تعترف الدول بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية الإجتماع السلمي مع تحمل الأولياء المسؤولية المشتركة عن تربية الطفل ونموه[61] .

6 -تشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الإندماج بالنسبة للطفل الذي يقع ضحية إهمال أو إستغلال أو إساءة أو تعذيب .

7-الإمتناع عن تجنيد أي شخص لم يبلغ سنة 15 سنة في القوات المسلحة (مثل بعض دول أمريكا الجنوبية).

8-عدم تعريض أي طفل للتعذيب .

9-حماية الأطفال من الإستغلال الجنسي والإنتهاك الجنسي ، وإستخدام واستغلال للأطفال في الدعارة (مثال ما هو متواجد في دولة تايلندا) .

10-الوقاية من الإستخدام غير المشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل .

11 -حق الطفل في الراحة ووقت فراغ و مزاولة الألعاب والأنشطة .

12-العمل على أن يكون التعليم موجها نحو تنمية شخصية الطفل ومواهبه و قدراته العقلية و البدنية و هويته الثقافية.

13-العمل على جعل التعليم الإبتدائي إلزامي و متاحا مجانا للجميع .

رابعا

اللجنة المعنية بحقوق الطفل

المادة 43 من الإتفاقية تنشأ لجنة معنية بحقوق الطفل تتألف من 10 خبراء من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة المعترف بها في الميدان الذي تغطيه هذه الإتفاقية ، و تنتخب الدول الأطراف أعضاء اللجنة من بين رعاياها الذين يعملون بصفتهم الشخصية و يولى الإعتبار للتوزيع الجغرافي العادل و التمثيل لكافة النظم القانونية فينتخب أعضاء اللجنة بالإقتراع السري من قائمة أشخاص ترشحهم الدول الأطراف و لكل دولة طرف أن ترشح شخصا واحدا من بين رعاياها .

[61] الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل.

ينتخب أعضاء اللجنة لمدة 4 سنوات مع جواز إعادة إنتخابهم إذا جرى ترشيحهم من جديد ، فتعقد إجتماعاتها عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر ، وتجتمع اللجنة عادة مرة في السنة .

تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى اللجنة عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة ، تقارير عن التدابير التي إعتمدتها لإنفاذ الحقوق المعترف بها و عن التقدم المحرز في التمتع بتلك الحقوق وذلك في غضون سنتين من بدئ نفاذ هذه الإتفاقية بالنسبة للدولة الطرف و بعد ذلك كل مدة 5 سنوات .

يجوز للجنة أن تطلب معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الإتفاقية من الدول الأطراف .

تقدم اللجنة إلى الجمعية العامة كل سنتين تقريرا عن أنشطتها عن طريق المجلس الإقتصادي والإجتماعي .

قد ألحق بهذه الإتفاقية بروتوكولين اختياريين هما:

1-البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية المعتمد في 2000/05/25 ودخل حيز النفاذ 2002/01/18.

2-البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة المعتمد في 2000/05/25 ودخل حيز النفاذ 2002/02/23[62].

[62] فاصلة عبد اللطيف،المرجع السابق.

المبحث الثاني

الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

لقد أكدت منظمة الأمم المتحدة في الكثير من اتفاقياتها على وجوب حماية واحترام وتعزيز حقوق الإنسان،ولذلك حشدت العديد من الأجهزة والهياكل لأجل ذلك[63]،وهذا ما سنوضحه خلال هذا المبحث من الدراسة وذلك من خلال التعرض لأهم الأجهزة الرئيسية في نظام الأمم المتحدة.

المـــطلب الأول

مجـــــــلس الوصـــاية

من بين الأهداف الأساسية لنظام الوصاية توطيد السلم والأمن الدوليين والعمل على ترقية الأهالي في الأقاليم المشمولة بالوصاية والتشجيع على إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بينهم بغية نيل الأقاليم الحكم الذاتي أو الإستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم ولشعوبه المعرب عنها بحرية .

ومن الطبيعي أن حركة تصفية الاستعمار قد أسفرت عن زوال كل أهمية عملية لمجلس الوصاية ، فنظام الوصاية لم يعد يشمل مند عام 1977 سوى إقليم واحد من الأقاليم 11 المشمولة بالوصاية أصلا، وهو إقليم جزر المحيط الهادي الذي تديره الولايات المتحدة الأمريكية[64] .

المطـــــلب الثـــــاني

الجمـــعية العـامة

تتمتع الجمعية العامة بأهمية كبيرة بين مختلف فروع الأمم المتحدة، باعتبارها الجهاز العام في المنظمة الذي يضم كل أعضائها، ويتصف الاختصاص الموضوعي للجمعية العامة بالسعة والتنوع، وهو ما نصت عليه المادة 10 من الميثاق.

وفي مجال حقوق الإنسان، تقوم الجمعية العامة بدراسات وتصدر توصيات بقصد الإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس واللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء[65].

---

[63] بيدي أمال،محاضرات في حقوق الإنسان،مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس،جذع مشترك،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة زيان عاشور بالجلفة،2021-2022،ص41

[64] فاصلة عبد اللطيف،المرجع السابق.

[65] المادة 1/13 ب من ميثاق الأمم المتحدة.

وتحيل الجمعية العامة عادة مسائل حقوق الإنسان إلى اللجنة الرئيسية الثالثة (لجنة المسائل الاجتماعية والإنسانية والثقافية)، وهي إحدى لجان رئيسية ستة أنشأتها الجمعية العامة لمساعدتها في إنجاز وظائفها.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة، تعتبر أكثر أجهزة الأمم المتحدة التي تتبنى المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، سواء في صورة إعلانات أو قرارات أو توصيات أو اتفاقات دولية أو غيرها، فهي التي تبنت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين[66].

المطلب الثالث

مجلـــــس الأمن الدولي

مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة الذي عهد إليه الميثاق في المادة 24 بالمسؤولية الرئيسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وقد وافق أعضاء الأمم المتحدة على أن مجلس الأمم عندما يضطلع بواجباته التي تفرضها عليه هذه المسؤولية ، إنما يعمل نيابة عنهم .

ويتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضوا منهم 5 أعضاء دائمين وهم (الإتحاد السوفياتي – الصين – فرنسا – المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، وعشرة أعضاء غسر دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين ولا يجوز إعادة إنتخابهم على الفور ، فتصدر قرارات مجلس الأمن بموافقة 9 أعضاء على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء الدائمين ، وقد تعهدت جميع الدول الأعضاء بقبول قرارات مجلس الأمن وبتنفيذها .

فمجلس الأمن مطالب بتأدية مهامه وفقا لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها وأحد هذه المقاصد كما هو مبين في الفقرة 3 من المادة 1 هو " تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بينهم بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين " . إضافة لذلك فنص المادة 34 من الميثاق تسمح لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع

[66] أحمد أبو الوفا،المرجع السابق،ص50.

أو أي موقف قد يؤدي إلى إحتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان إستمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين[67] .

المطلب الرابع

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من 54 عضوا تنتخبهم الجمعية العامة لمدة 03 سنوات من ممثلي الدول الأعضاء، وفيما يخص المهام المنوطة بالمجلس ذات الصلة بحقوق الإنسان، نصت المادة 62 من ميثاق الأمم المتحدة على:" وله أن يقدم توصيات فيما يختص بنشر حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها" ، كما أن له أيضا:" أن يعد مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة في مسائل تدخل في دائرة اختصاصه" وله كذلك " أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه".

وتضمن الميثاق النص على:" يجري ترتيبات مع أعضاء الأمم المتحدة ومع الوكالات المتخصصة لكي تمده بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة في شأن مسائل تدخل في اختصاص المجلس"[68]

وتنص المادة 68 على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الحق في أن ينشأ:" لجانا في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز حقوق الإنسان كما ينشئ غير ذلك من اللجان التي قد تحتاج إليها لتأدية وظائفه".

وتطبيقا لهذا النص أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي عديد اللجان أهمها:

1- لجنة حقوق الإنسان:

أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1946، بقراره رقم 05 والمعدل بالقرار رقم 9 لعام 1946، وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 251/60 عام 2006 أنشأت مجلس حقوق الإنسان ليحل محل لجنة حقوق الإنسان وقررت إلغاء هذه الأخيرة اعتبارا من 2006/06/16..[69]

---

[67] فاصلة عبد اللطيف،المرجع،السابق.

[68] المادة 64 من ميثاق الأمم المتحدة.

[69] اتخذت اللجنة العديد من القرارات الهامة ذات صلة بحقوق الأنسان،أحمد أبو الوفا،المرجع السابق،ص58-59.

2- اللجنة الخاصة بوضع المرأة:

أنشاها المجلس الاقتصادي عام 1946، وتتلخص مهامها في إعداد توصيات وتقارير للمجلس بشأن تعزيز حقوق المرأة في جميع المجالات.

3- اللجنة الفرعية لتشجيع وحماية حقوق الإنسان:

أنشاها المجلس الاقتصادي عام 1946 وكانت تسمى في أول مرة اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، وفي عام 1999 أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تبديل اسمها ليصبح اللجنة الفرعية لتشجيع وحماية حقوق الإنسان، وتتمثل مهامها في الاضطلاع بدراسات وتقديم توصيات إلى لجنة حقوق الإنسان، وذلك فيما يتعلق بمنع التمييز في أي نوع في مجال حقوق الإنسان، وحماية الأقليات العرقية والقومية والدينية واللغوية.

وقد أدى المجلس الاقتصادي دورا هاما في مجال حقوق الإنسان في ظل الأمم المتحدة ويظهر ذلك من خلال[70]:

1- عن طريق المجلس، يتم إرسال ما يتعلق بحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2- أنه اتخذ عام 1959 القرار **F827**، الذي قرر فيه أن الشكاوى المرسلة إلى الأمم المتحدة بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان، يجب إعداد قائمة سرية بها، ترسل إلى لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمحاربة الإجراءات التمييزية وحماية الأقليات.

3- أنه تبنى عام 1970 ما يعرف بالإجراء 1503، والذي يتميز بـ:

- يستند في نشأته إلى قرار صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي(قرار 43/1503).
- أنه يطبق على كل الدول.
- أنه يطبق على كل انتهاكات حقوق الإنسان.
- أن الشكاوى يمكن أن تقدم من شخص أو مجموعة من الأشخاص أو منظمة غير حكومية.

[70] هاني سليمان الطعيمات،المرجع السابق،ص 386-389.

المطلب الخامس

مجـــــــلس حــقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان هيئة حكومية دولية داخل منظومة الأمم المتحدة مسؤولة عن تدعيم تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أرجاء العالم، وعن تناول حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها، والمجلس لديه القدرة على مناقشة جميع القضايا والحالات المواضعية لحقوق الإنسان التي تتطلب اهتمامه طوال العام. ويعقد المجلس اجتماعاته في مكتب الأمم المتحدة في جنيف .

والمجلس مؤلف من 47 دولة عضوا في الأمم المتحدة تنتخبها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد حل مجلس حقوق الإنسان محل لجنة الأمم المتحدة السابقة لحقوق الإنسان .

أنشأت المجلس الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 مارس 2006 بموجب القرار 251/60 وعقدت دورته الأولي في الفترة من 19 إلى 30 جوان 2006، وبعد عام، اعتمد المجلس" حزمة بناء المؤسسات "الخاصة به لتوجيه عمله و إنشاء إجراءاته وآلياته[71].

ومن بين هذه الإجراءات والآليات آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تستخدم لتقييم أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واللجنة الاستشارية التي تستخدم باعتبارها "الهيئة الفكرية" للمجلس التي تزوده بالخبرات والمشورة بشأن القضايا المواضعية في مجال حقوق الإنسان، وإجراء الشكاوى الذي يتيح للأفراد والمنظمات استرعاء انتباه المجلس إلى انتهاكات حقوق الإنسان .

ويعمل مجلس حقوق الإنسان أيضا مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة التي أنشأتها اللجنة السابقة لحقوق الإنسان، ويتولى المجلس أمرها الآن، وتتألف هذه الإجراءات الخاصة من مقررين خاصين وممثلين خاصين وخبراء مستقلين وأفرقة عاملة؛ ويضطلع هؤلاء المقررون والممثلون والخبراء، كما تضطلع هذه الأفرقة، برصد القضايا المواضعية أو أوضاع حقوق الإنسان في بلدان محددة وبحثها وتقديم المشورة بخصوصها والإبلاغ علنا عنها.

ويختص المجلس، خصوصا بالآتي:

---

[71] للمزيد من التفصيل حول عمل المجلس و آلياته :**www.ohchr.org**

- تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- مناقشة المواقف الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمستمرة.
- أن يكون المجلس مكانا للحوار بخصوص كل موضوعات حقوق الإنسان.
- للمجلس أن يصدر توصيات يرفعها إلى الجمعية العامة بخصوص تطوير القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان[72].

المطلب السادس

محـــــــكمة الـــــــعدل الـــــدولية

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة وهي تباشر أعمالها وفقا لنظامها الأساسي الذي يكون جزءا لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة ، ويعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ،فضلا عن ذلك أصبحت ثلاث دول غير أعضاء في الأمم المتحدة أطرافا في النظام الأساسي وهي : سويسرا عام 1948 ليختنشتاين في عام 1950 وسان مارينو في عام 1954 ، ويجوز لأي دولة غير عضو في الأمم المتحدة أن تصبح طرفا في النظام الأساسي بشروط تحددها الجمعية في كل حالة بناء على توصية مجلس الأمن .

تتكون المحكمة من قضاة مستقلين ينتخبون من الأشخاص دون الصفات الخلقية العالية الحائزين في دولهم للمؤهلات المطلوبة للتعيين في أعلى المناصب القضائية أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاءة في ميدان القانون الدولي وكل هذا بغض النظر عن جنسيتهم ، تتألف من 15 عضو مع عدم جواز أن يكون بها أكثر من عضو واحد من رعايا دولة واحدة ، ويقوم بإنتخاب الأعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن لمدة تسعة سنوات قابلة للتجديد ، ويجري إنتخاب عادي لخمسة قضاة كل ثلاث سنوات .

وبالرغم أن الفرد ليس له الحق في أن يكون طرفا في مثل هذه الدعاوى إلا أن المحكمة نظرت في عدد من القضايا التي تمس حقوق الإنسان ، كما أصدرت عددا من الفتاوى تتصل بهذا المجال[73].

---

[72] فاصلة عبد اللطيف،المرجع السابق.

[73] فاصلة عبد اللطيف،نفس المرجع.

الفصل الثالث

الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان

إلى جانب الاهتمام الدولي العالمي بمسألة حقوق الإنسان، ظهر اهتمام مماثل على المستوى الدولي الإقليمي وذلك في إطار المنظمات الدولية الإقليمية، كمنظمة مجلس أوربا ومنظمة الدول الأمريكية، وكذا الاتحاد الإفريقي، فهذه المنظمات سعت في سبيل تكريس حقوق الإنسان على مستوى هذه القارات الثلاث، إلى إبرام العديد من الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة بحقوق الإنسان،وللتفصيل في الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان، سنتناولها من خلال الأنظمة الإقليمية الثلاثة الكبرى لحقوق الإنسان(النظام الأوربي والأمريكي والإفريقي).

المبحث الأول

النظام الأوربي لحقوق الإنسان

يعد النظام الأوربي لحقوق الإنسان من أكثر الأنظمة الإقليمية تطورا على المستوى الإقليمي، ويظهر ذلك من خلال اهتمام الدول الأوربية بمسألة حقوق الإنسان، والسعي دائما تكريس الحماية الفعالة للحقوق المقررة في الاتفاقية الأوربية والبروتوكولات الملحقة بها، إضافة إلى الدور الفعال الذي تقوم به المحكمة الأوربية باعتبارها الجهاز القضائي الذي يسهر على تنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها.

المطلب الأول

الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان

جرى التوقيع على الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان في روما في 1950/11/04، ودخلت حيز النفاذ في 1953/09/03، وذلك بعد تصديق 10 دول عليها، وقد استكملت أحكام الاتفاقية بـ 16 بروتوكولا إضافيا.

الفرع الأول

الحقوق المعترف بها في الاتفاقية

من قراءة ديباجة الاتفاقية، يتضح أن الأساس الذي تقوم عليه الاتفاقية هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لذلك فإن الحقوق التي وردت في الاتفاقية هي في الأصل من طائفة

الحقوق الكلاسيكية، أي من طائفة الحقوق الفردية المقررة للفرد بذاته وبصفته تلك، وقد وردت هذه الحقوق في الاتفاقية ذاتها وفي البروتوكولات(1، 4، 7، 12، 13) وتقتصر الاتفاقية على الحقوق المدنية والسياسية.

وتشمل الاتفاقية على[74]:

أولا

الحقوق الفردية

وتتمثل هذه الحقوق في : الحق في الحياة(المادة 02)، منع التعذيب والعقوبات أو المعاملات غير الإنسانية أو المهينة (المادة 03)، منع العبودية والعمل القسري (المادة 04) الحق في الحرية والأمن (المادة 05) ، حق الشخص المحروم من حريته بمعرفة أسباب هذا الحرمان (المادة 02/05)، حرية التنقل (المواد 2-4 من البروتوكول 4).

1- الحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية

2-1-احترام الحياة الخاصة والعائلية وحرمة المسكن والمراسلات (المادة 08): ويشمل هذا الاحترام عدة جوانب: احترام الحياة الخاصة، احترام الحياة العائلية، حماية المراسلات، حرمة المسكن.

2-2-الحق في الزواج: (المادة 12).

ثانيا

الضمانات القضائية

وتتمثل هذه الضمانات في:

3-1-الحق في محاكمة عادلة: الحق في محكمة مستقلة ونزيهة، المدة المعقولة للإجراءات القضائية، علنية المحاكمة وصدور الحكم (المادة 06).

3-2-حقوق المتهم (المادة 3/06) ومن ذلك مبدأ افتراض براءة المتهم، حقوق الدفاع.

[74] الميداني محمد أمين،النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان،منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الثالثة،2009،لبنان،ص45.

3-3- لا عقوبة من دون قانون(المادة 07) ويشمل هذا الحق شرعية الجرائم والعقوبات، مبدأ عدم رجعية القوانين الجزائية.

3-4- حق الانتصاف الفعال (المادة 13).

ثالثا

الحريات الفكرية

وتشمل حرية التفكير والضمير والدين(المادة 09)، حرية التعبير(المادة 10)، الحق في التعليم (المادة 2 من البروتوكول 1).

رابعا

الحريات السياسية

وتتمثل هذه الحريات في: حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات(المادة 11) الحق في الانتخاب (المادة 3 من البروتوكول 1).

2- الحق في الملكية: تضمن هذا الحق المادة 1 من البروتوكول 1، ويقصد وبهذا الحق احترام الملكية ووضع شروط محدد للحرمان منها.

3- مبدأ منع التمييز(المادة 14).

الفرع الثاني

الحقوق المسكوت عنها

لم تتضمن الاتفاقية مجموعة من الحقوق الهامة، كالحق في اللجوء، كما لم تتضمن الاتفاقية أية إشارة إلى حقوق الأقليات، كما لم تتضمن الاتفاقية النص على حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية، كما لم تتضمن النص على حق كل إنسان في الاعتراف له بالشخصية القانونية.

المطلب الثاني

آلية الإشراف على تنفيذ الاتفاقية الأوربية(المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان)

يعد النظام الأوربي لحماية حقوق الإنسان من أكثر الأنظمة الإقليمية تطورا في ميدان حماية حقوق الإنسان، وأهمية هذا النظام لا تكمن فقط في تأكيده على احترام حقوق الإنسان

وحرياته الأساسية، وإنما يتجاوز ذلك إلى التوصل إلى رقابة فعلية لاحترام تلك الحقوق، وتعد المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، الجهاز الوحيد الذي يشرف على الرقابة على أحكام الاتفاقية[75].

الفرع الأول

تنـــــظيم المحـــــكمة

تتكون المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من عدة هياكل وأجهزة تسهر على تسير عمل المحكمة وتتمثل هذه الهياكل فيمايلي:

أولا

القـــــــضاة

تتألف المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، من عدد من القضاة مساو لعدد الدول الأطراف في الإتفاقية، أي الدول التي صادقت على الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، وهذا على خلاف النظام القديم للمحكمة التي كانت تضم قضاة يمثلون جميع الدول الأعضاء في مجلس أوربا سواء منهم التي صادقت أو لم تصادق على الإتفاقية الأوربية ، ويجب أن يتمتع قضاة المحكمة، بصفات ومؤهلات رفيعة تماثل تلك المطلوبة لممارسة أعلى وظيفة قضائية في النظم القانونية الوطنية، كما يجب عليهم التحلي بالأخلاق الرفيعة، وأن يكونوا حقوقيين مشهود لهم بالكفاءة في ميدان القانون وحقوق الإنسان، ويتم انتخاب القضاة لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد[76].

ثانيا

رئاســـــة المـــــحكمة

تنتخب المحكمة بكامل هيئتها رئيسا لها، ونائب أو نائبين للرئيس، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد[77].

---

[75] هاني سليمان الطعيمات،المرجع السابق،ص 393.

[76] – المادة 01/23 من الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان المعدلة بالبروتوكول 14.

[77] – المادة 25 من الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان.

ثالثا

قلم كتاب المحكمة

للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان قلم كتاب، يتولى العديد من المهام والوظائف، والمحددة في النظام الأساسي للمحكمة[78].

رابـــــعا

المحكمة بكامل هيئتها

بالرجوع إلى نص المادة 01/26 من الإتفاقية المعدلة بالبروتوكول 14 ، يتبين أن المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان تجتمع – للنظر في القضايا المرفوعة أمامها– بهيئات القاضي المنفرد ، وفي لجان بثلاثة قضاة، والدوائر (غرف) بسبعة قضاة، وبغرفة المداولة الكبرى بسبعة عشر قاضيا، وتشكل غرف المداولة بالمحكمة لجانا لفترة محددة من الوقت.

الفرع الثاني

اختـــصاصات المحكمة

للمحكمة الأوربية اختصاص قضائي واختصاص استشاري

أولا

الاختصاص القضائي للمحكمة

يشمل الإختصاص القضائي للمحكمة الأوربية بموجب المادة 32 من الإتفاقية المعدلة بالبروتوكول 11، كافة المسائل المتعلقة بتفسير وتطبيق الإتفاقية وبروتوكولاتها الخاصة بها والتي تعرض عليها حسب الشروط المبينة في المواد 33 و34.

وبالتالي فإن إختصاص المحكمة يشمل القضايا بين الدول بموجب المادة 33 من الإتفاقية وكذا الإلتماسات الفردية بموجب المادة 34 من نفس الإتفاقية،فمن خلال نص المادة 32 من الإتفاقية يتبين أن البروتوكول الحادي عشر أضاف جديدا فيما يتعلق باختصاص المحكمة، فعند مصادقة الدول على الإتفاقية فهذا لا يعني قبولها فقط بالشكاوى الدولية المقدمة ضدها، وإنما

[78] - المادة 01/24 من الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان.

يشمل هذا التصديق قبولها بالشكاوى الفردية ضدها والتي أضافها البروتوكول بموجب المادة 34 مما يعني أن إختصاص المحكمة أصبح إلزاميا.

ثانيا

الاختصاص الاستشاري للمحكمة

بالرجوع إلى نص المادة 47 نجد أن من يحق له طلب الرأي الاستشاري هو لجنة الوزراء وحدها من يحق لها طلب الآراء الاستشارية، وبالتالي لا يحق للدول الأطراف في الإتفاقية ولا للأفراد أو المنظمات غير الحكومية طلب آراء استشارية من المحكمة[79].

ويتعلق طلب الرأي الاستشاري بتفسير الإتفاقية وبروتوكولاتها، أما المجالات التي لا يجوز فيها للجنة الوزراء طلب الرأي الاستشاري بشأنها من المحكمة فقد حددتها الفقرة الثانية من المادة 47 وتتمثل حسب نص المادة في " المسائل ذات العلاقة بمضمون وتطبيق الحقوق والحريات المحددة في الجزء الأول من الإتفاقية وفي بروتوكولاتها ولا بالمسائل الأخرى الناجمة عن تقديم شكوى نصت عليها الإتفاقية والتي يمكن أن تعرض على المحكمة أو لجنة الوزراء.

أما عن مدى إلزامية الآراء الاستشارية، فبالرجوع إلى نصوص الإتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها فإنه لا يوجد ما يبين أن الآراء الاستشارية لها قوة الإلزام اتجاه من طلبها،فهدف الرأي الاستشاري هو خلق فرصة حوار قانوني قضائي بين هذه المحاكم والهيئات التي تطلب الرأي الاستشاري ويمكن لهذه الهيئات أن تطبق هذا الرأي في أحكامها القضائية حتى ولو لم يكن ملزما لها.

[79] للإشارة فإن البرتوكول السادس عشر والملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والذي تم اعتماده بتاريخ 2013/10/02 ولم يدخل حيز النفاذ بعد قد سمح للمحاكم العليا للدول الأطراف في الاتفاقية بالتقدم بطلب آراء استشارية حيث نصت المادة 01/01 على أنه:"للهيئات العليا في الدول الأطراف المتعاقدة،امكانية طلب آراء استشارية من المحكمة حول المسائل المتعلقة بتفسير مواد الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبرتوكولاتها وتطبيقها."

المبحث الثاني

النظام الأمريكي لحقوق الإنسان

يرتبط النظام الأمريكي لحقوق الإنسان بمنظمة الدول الأمريكية التي أنشئت عام 1948 ويعد هذا النظام أحد الأنظمة الإقليمية الرئيسية لحماية حقوق الإنسان إلى جانب النظام الأوربي والإفريقي، ويستند هذا النظام إلى دعامتين أساسيتين هما الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وتسهر على الرقابة على الأحكام الواردة في هذه الصكوك كل من اللجنة والمحكمة الأمريكيتين.

المطلب الأول

الإطار القانوني لحقوق الإنسان

سنبحث في الحقوق المقررة في كل من الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

الفرع الأول

الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته

أقر هذا الإعلان في المؤتمر الدولي التاسع للدول الأمريكية المنعقد في بوغوتا عام 1948، وذلك قبل صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ببضعة أشهر، ويتضمن الإعلان حقوقا مدنية وسياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية(المواد 1-28)[80].

فهو يحمي من جهة الحق في المساواة أمام القانون والحق في الحرية الدينية والعبادة، إضافة على حرصه على الحق في الحياة وفي الحرية والأمن، وكذا الحق في حرية البحث والرأي والتعبير والنشر، الحق في حرمة الحياة الخاصة والعائلية، الحق في تكوين أسرة، الحق في حماية الأمهات والأطفال، الحق في التنقل والحق في حرمة المسكن وسرية المراسلات، الحق في الجنسية وفي اللجوء، إضافة إلى النص على مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق

[80] محمد يوسف علوان،نظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان،مجلة الجنان،جامعة الجنان،تونس،عدد مزدوج 04-05،ديسمبر 2013،ص 48.

في الرفاهية والحق في الحفاظ على الصحة، الحق في التعليم وفي الانتفاع بالثقافة والحق في العمل.

وخلافا للإعلان العالمي، عالج الإعلان الأمريكي واجبات المواطنة التي تصل إلى 10 واجبات(المواد 29-38).

الفرع الثاني

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

جرى التوقيع على الاتفاقية في 1969/11/22 ودخلت حيز التنفيذ في 1978/7/18 وتستمد العديد من أحكامها من الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، فضلا عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين لعام 1966.

وتتضمن الاتفاقية **ديباجة** توضح بأن الحقوق الأساسية للإنسان مردها إلى الصفات المميزة للشخصية الإنسانية، فهي لا تستمد من كون الشخص مواطنا في دولة ما، ولا تستند إلى الجنسية وقد أكدت الديباجة كذلك على الطابع الاحتياطي أو الفرعي للحماية المقررة بمقتضاها فالاتفاقية تدعم أو تكمل الحماية التي توفرها القوانين الداخلية للدول الأمريكية.

ويعالج **الباب الأول** من الاتفاقية، واجبات الدول الأطراف والحقوق المحمية، ومن هذه الواجبات احترام الحقوق والحريات المعترف بها في الاتفاقية، وبضمان إعمالها بحرية وبشكل تام لكل الأشخاص الخاضعين لولايتها القانوني، وبلا تمييز لأس سبب كان[82]، كما يتعين على الدول الأطراف اتخاذ التدابير التشريعية وغير التشريعية التي قد تكون ضرورية لإنفاذ تلك الحقوق والحريات(المادة 2 من الاتفاقية).

وفيما يخص الحقوق المعترف بها في الاتفاقية، فهي تشبه تلك المعترف بها في الاتفاقية الأوربية، أي أنها تتضمن حقوقا مدنية وسياسية، وحقوقا اقتصادية واجتماعية وثقافية في مادة واحدة.

بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية تتمثل في: الحق في الشخصية القانونية(المادة 3) الحق في الحياة(المادة 4)، الحق في السلامة الجسدية والعقلية والمعنوية(المادة 5)، منع التعذيب

[82] المادة 1 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969.

والعقوبة أو المعاملة غير الإنسانية أو المهينة(المادة 5)، تحريم الرق والعبودية(المادة 6)، الحق في الحرية الشخصية(المادة 7)، الحق في محاكمة عادلة(المادة 8)، عدم رجعية القوانين(المادة 9) الحق في التعويض(المادة 10)، الحق في احترام الحياة الخاصة والأسرة والمسكن والمراسلات(المادة 11)، الحق في حرية الضمير والدين(المادة 12)، الحق في حرية الفكر والتعبير(المادة 13)، حق الرد(المادة 14)، حق الاجتماع(المادة 15)، حق التجمع وتكوين الجمعيات مع الآخرين(المادة 16)، حقوق الأسرة(المادة 17)، الحق في اسم(المادة 18)، حقوق الطفل(المادة 19)، حق الجنسية(المادة 20)، حق الملكية(المادة 21)، حق التنقل والإقامة وحق مغادرة البلد المتواجد فيه بحرية بما في ذلك أمام القانون(المادة 24)، حق الحماية القضائية(المادة 25).

أما فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد أجملت تلك الحقوق المادة 26 تحت عنوان التنمية التدريجية، وهي لا تعطيها تفصيلا، ولكن تحيل بشأنها إلى المواد من 29–48 من التعديل الذي طرأ على ميثاق منظمة الدول الأمريكية لعام 1967، وهذه المواد تشمل توضيحا لماهية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعلمية والثقافية.

المطلب الثاني

آليات الإشراف على تنفيذ أحكام الاتفاقية الأمريكية

استحدثت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 [83]، جهازين لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويعملان على ضمان احترام تعهدات الدول الأطراف فيما يتعلق بمحتوى الاتفاقية وهذين الجهازين هما : اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.

[83] تمت الموافقة على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مؤتمر انعقد في مدينة سان خوسيه (كوستاريكا – أمريكا الوسطى) بدعوة من منظمة الدول الأمريكية ، وكان ذلك بتاريخ 1969/11/22 ، ودخلت حيز النفاذ في 1978/07/18 بتمام إيداع 11 دولة لوثائق التصديق أو الانضمام.

الفرع الأول

اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان

تعتبر اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان الأداة الفعالة والتي تعمل جاهدة للحفاظ ولحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على المستوى الأمريكي،وفيمايلي عرض لأهم ما يتعلق بتنظيم اللجنة وعملها.

أولا

تنظيم اللجنة

تتكون اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان من 07 أعضاء، يتمتعون بصفات خلقية عالية ومشهود لهم بالكفاءة في ميدان حقوق الإنسان[84]، ويتم انتخاب أعضاء اللجنة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية على أساس صفاتهم الشخصية، وذلك من بين قائمة بأسماء المرشحين تقترحها حكومات الدول الأعضاء[85].

ثانيا

وظائف واختصاصات اللجنة

كلفت الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، اللجنة الأمريكية بمهمتين أساسيتين، تتمثل المهمة الأولى، في تشجيع حقوق الإنسان بموجب 41 من الإتفاقية الأمريكية، أما المهمة الثانية فتتمثل في حماية حقوق الإنسان بموجب المواد 44 و45 من الإتفاقية.

2-1- مهمة تشجيع حقوق الإنسان: في سبيل تشجيع حقوق الإنسان تقوم اللجنة بـ 3 مهام:

- **نشر حقوق الإنسان:** تضمنت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في المادة 41.أ النص على دور اللجنة في هذا الشأن، حيث نصت على أن :" إن الوظيفة الأساسية للجنة هي تعزيز احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، ولممارسة هذه الوظيفة، تقوم بالتوعية بحقوق الإنسان لدى شعوب القارة الأمريكية...".

- **النظر في التقارير:** يوجد في إطار الإتفاقية الأمريكية نوعين من التقارير، التقارير السنوية(المادة 42 من الاتفاقية) التي تقدمها الدول الأطراف، والتي ترفع سنويا إلى اللجان التنفيذية

[84] – المادة 34 من الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

[85] – المادة 36 من الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي للتربية والعلوم والثقافة، والتقارير التي تطلبها اللجنة من الدول عن كيفية ضمان قوانينها المحلية التطبيق الفعال لأي من نصوص الإتفاقية(المادة 41. د).

– **القيام بالدراسات:** حيث نصت المادة 41.ج من الإتفاقية على:" تعد اللجنة الدراسات والتقارير التي تراها مناسبة لأداء مهمتها". وتقوم اللجنة في أداء مهمتها هذه بدراسات ذات طابع تشريعي، إضافة على الدراسات الميدانية.

2–2– مهمة حماية حقوق الإنسان: للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان دور هام في حماية حقوق الإنسان، ويظهر ذلك من خلال الاختصاصات التي تملكها.

– **الإختصاص الموضوعي للجنة:** كان النظام الداخلي القديم للجنة، ينص في المادة 01/26 منه على أن اللجنة تختص بالنظر في انتهاكات حقوق الإنسان الواردة في الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وكذا الإنتهاكات المتعلقة بالحقوق المعترف بها في الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان واجباته.

أما بعد دخول النظام الداخلي الجديد للجنة اتسع إختصاص اللجنة، فإضافة إلى نظرها في الإنتهاكات المتعلقة بالإتفاقية الأمريكية والإعلان الأمريكي، أصبحت اللجنة بموجب المادة 23 من نظامها الداخلي الجديد، تنظر في الإنتهاكات المتعلقة بالمواثيق التالية:

– البروتوكول الإضافي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(بروتوكول سلفادور) لعام 1988 والذي دخل حيز النفاذ في 1999/11/16.

– البروتوكول الخاص بالإتفاقية الأمريكية بإلغاء عقوبة الإعدام المعتمد في 1990/07/08 والذي دخل حيز النفاذ في 1991/08/28.

– إتفاقية الدول الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه لعام 1985 والتي دخلت حيز النفاذ في 1987/02/28.

– إتفاقية الدول الأمريكية بشأن الاختفاء القسري للأشخاص لعام 1994 والتي دخلت حيز النفاذ في 1996/03/28.

– الإتفاقية الأمريكية بشأن الوقاية من العنف ضد النساء واستئصاله والمعاقبة عليه والتي دخلت حيز النفاذ عام 1995.

- **الإختصاص الشخصي للجنة:** تنظر اللجنة الأمريكية في الشكاوى والمراسلات الواردة إليها من الدول والأفراد والمنظمات غير الحكومية.

أ- **مرسلات الدول:** تختص اللجنة الأمريكية بالنظر في المراسلات الواردة إليها من الدول الأطراف في الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وذلك بناء على نص المادة 45 من الإتفاقية حيث تنظر اللجنة في هذه المراسلات بناء على شروط حددتها نفس المادة.

ب- **الأفراد والمنظمات غير الحكومية:** يمكن للأفراد والمنظمات غير الحكومية، تقديم شكاوى ضد الدول الأطراف، حيث تضمنت المادة 44 من الإتفاقية أنه يجوز لأي شخص أو منظمة غير حكومية التقدم إلى اللجنة بشكاوى ضد الدول الأطراف.

الفرع الثاني

المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

تعد المحكمة الأمريكية الجهاز القضائي لحماية حقوق الإنسان في أمريكا، والتي كرستها الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 والصكوك الأمريكية الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان، ويعتبر عمل المحكمة الأمريكية مكملا لعمل اللجنة الأمريكية، ويظهر ذلك في أن المحكمة الأمريكية لا تنظر في الشكاوى والمراسلات المقدمة إليها من الدول واللجنة الأمريكية، إلا بعد استنفاذ الإجراءات الواجب اتخاذها أمام اللجنة، والمحددة بموجب نصوص الإتفاقية.

أولا

تنـــــظيم المـــحكمة

تتكون المحكمة الأمريكية من 07 قضاة من مواطني الدول الأعضاء في المنظمة ويجب أن يكون القضاة من بين الفقهاء، ويتمتعون بصفات خلقية عالية ومشهود لهم بالكفاءة في ميدان حقوق الإنسان، ويملكون المواصفات المطلوبة لممارسة أعلى الوظائف القضائية بحسب قانون دولة جنسيتهم أو الدولة التي ترشحهم، وتنتخب الجمعية العامة قضاة المحكمة بالاقتراع السري، وذلك بالأغلبية المطلقة لأصوات الدول الأطراف في الإتفاقية وذلك لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، على أن تنتهي مدة 03 قضاة من المنتخبين في الإنتخاب الأول بعد 03 سنوات.

ثانيا

اختصاصات المحكمة

للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، نوعين من الإختصاص إختصاص قضائي بموجب المادة 61 من الإتفاقية، واختصاص استشاري بموجب المادة 64 من الإتفاقية.

1-الاختصاص القضائي: تنص المادة 03/62 من الإتفاقية، على أن:" المحكمة تختص بالنظر في كل القضايا المتعلقة بتطبيق وتفسير الإتفاقية المرفوعة إليها، بشرط أن تعترف الدول الفرقاء في القضية- أو تكون قد سبق لها أن اعترفت- بهذا الإختصاص، سواء بواسطة إعلان خاص أو عن طريق اتفاق خاص"، أما عن الأطراف الذين يجوز لهم اللجوء إلى المحكمة، نصت المادة 01/61 من الإتفاقية الأمريكية على أنه:" للدول الأطراف واللجنة فقط الحق في رفع قضية أمام المحكمة".

من خلال نص المادة يتبين أن الأطراف الذين يحق لهم التقدم بشكاوى أمام المحكمة تتضمن تفسير أو تطبيق الإتفاقية الأمريكية، هم الدول الأطراف في الإتفاقية واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، بشرط أن يجري الاعتراف بهذا الإختصاص من جانب الدول، ولا ينصرف هذا الشرط إلا للقضايا التي ترفعها الدول ضد بعضها البعض، وبالتالي فإن آثاره لا تمتد إلى القضايا المحالة إلى المحكمة من جانب اللجنة[86]، أما الأفراد والمنظمات غير الحكومية فلم يعترف لهم بالحق في التقدم أمام المحكمة بشكاوى ضد الدول الأطراف التي تنتهك حقوقهم المقررة في الإتفاقية[87]، أما بعد دخول النظام الداخلي الجديد للمحكمة حيز النفاذ سنة 2001 والمعدل سنتي 2003 و 2009، فقد أجاز بموجب المادة 24 منه للأفراد أو ممثليهم بالمشاركة في الإجراءات أمام المحكمة.

2-الاختصاص الاستشاري: نصت المادة 01/64 من الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على أنه: " يمكن للدول الأعضاء في المنظمة استشارة المحكمة بشأن تفسير الإتفاقية أو أية معاهدات أخرى تتعلق بحماية حقوق الإنسان في الدول الأمريكية، ويمكن أيضا للهيئات المنصوص عليها في

[86] محمد يوسف علوان،نظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان،المرجع السابق،ص 82.

[87] عمر سعد الله،مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، المرجع السابق،ص 206.

الفصل العاشر من ميثاق منظمة الدول الأمريكية المعدل ببروتوكول بيونس أيرس، ضمن نطاق إختصاصها، أن تطلب استشارة المحكمة".

وبالرجوع إلى نص المادة 64 من الإتفاقية، والمواد 59 و 60 من النظام الداخلي للمحكمة الأمريكية، نجد أن المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، تبدي آراء استشارية بشأن تفسير الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان في الدول الأمريكية، كما يمكن للمحكمة بموجب المادة 02/64 والمادة 61 من النظام الداخلي، إبداء آراء استشارية للدول بشأن تفسير مدى تطابق قوانينها الداخلية مع الإتفاقية الأمريكية والوثائق الدولية السالفة الذكر.

المبحث الثالث

النظام الإفريقي لحقوق الإنسان

يعتمد النظام الإفريقي لحقوق الإنسان أساسا على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981، الذي يعد المصدر الأساسي للقانون الدولي الإفريقي الوضعي لحقوق الإنسان في القارة الإفريقية، وذلك منذ دخوله حيز التنفيذ في 1986/10/21، وقد تضمن الميثاق النص على آلية للإشراف والرقابة على الأحكام الواردة فيه، وفي عام 1998، تم تعزيز هذه الآلية بآلية أخرى مكملة لها وهي المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

المطلب الأول

الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

يتألف الميثاق من ديباجة و68 مادة، ويختلف عن الاتفاقية الأوربية والأمريكية، في أكثر من مسألة: فهو يولي عناية خاصة بحقوق الشعوب، كما أنه يهتم بالواجبات، وهو لا يكرس حقوق الأفراد فقط وإنما حقوق الشعوب أيضا، إضافة إلى اهتمامه بالحقوق المدنية والسياسية، وكذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[88]، ويمكن التفصيل في الميثاق من خلال:

[88] محمد يوسف علوان،محمد خليل الموسى،المرجع السابق،ص 214.

الفرع الأول

ديـــباجة المـــــيثاق

تشير الديباجة إلى فضل التقاليد التاريخية الإفريقية وقيم الحضارة الإفريقية التي ينبغي أن تنبع منها، وتتسم بها أفكار الدول الإفريقية حول مفهوم حقوق الإنسان.

كما أولت الديباجة أهمية للحق في التنمية، كما بينت الديباجة حرص الدول الإفريقية على التحرير الكامل لإفريقيا التي لا تزال شعوبها تناضل من أجل استقلالها الحقيقي وكرامتها، وتلتزم بالقضاء على الاستعمار الجديد والفصل العنصري والصهيونية، وإزالة كافة أشكال التفرقة ولا سيما تلك القائمة على أساس العنصر أو العرق أو الدين أو الجنس أو اللغة أو الرأي السياسي[89].

الفرع الثاني

الحقوق المقررة في الميثاق

يمكن تقسيم هذه الحقوق إلى حقوق الأفراد وحقوق الشعوب وأخيرا الواجبات.

أولا

حـــــقوق الأفـــراد

تتمثل هذه الحقوق في: الحق في المساواة وعدم التمييز، الحق في الحياة والسلامة البدنية، الحق في الشخصية القانونية، الحق في الحرية والأمن الشخصي، الحق في التقاضي، حرية العقيدة، الحق في حرية التعبير والرأي، الحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في الاجتماع، حرية التنقل، الحق في اللجوء، الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة والحق في الملكية[90].

كما يعترف الميثاق بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(المواد 15-18) وهي الحق في العمل، الحق في التمتع بأفضل صحة بدنية وعقلية، الحق في التعليم، حق الأسرة في الحماية، عدم التمييز ضد المرأة، حقوق الأطفال والمسنين والمعوقين.

[89] محمد يوسف علوان،محمد خليل الموسى،المرجع السابق،ص 215.

[90] – المواد 4-12 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ثانيا

حـــقوق الشـــعوب

خصص الميثاق المواد 19–24 لحقوق لا يمكن تحقيقها إلا بصورة جماعية، وتتضمن هذه الحقوق: الحق في المساواة بين الشعوب، حق الشعوب في الوجود وفي تقرير المصير السياسي والاقتصادي، حق الشعوب المستعمرة في اللجوء إلى الوسائل جميعها من أجل تحرير نفسها، حق الشعوب المستعمرة في الحصول على المساعدات من الدول الأطراف في نضالها التحرري ضد السيطرة الأجنبية، حق الشعوب في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية والتصرف بهذا الحق لمصلحة السكان فقط، الحق في التنمية بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثا:الواجبات: تضمن الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان في المواد 27–29 ما اصطلح عليه بالواجبات، وهذه الأخيرة محددة على الأفراد نحو أسرهم ومجتمعاتهم ودولهم ونحو المجتمع الدولي وهي تتلخص في : ممارسة الحقوق والحريات المقررة في الميثاق بصورة لا تضر بحقوق الآخرين وبالأمن الجماعي وبالأخلاق وبالمصلحة العامة، واجب المحافظة على انسجام وتطور الأسرة والعمل من أجل تماسكها واحترامها، واجب احترام الوالدين في كل وقت وإطعامهما ومساعدتهما عند الحاجة، خدمة المجتمع الوطني، واجب عدم تعريض أمن الدولة التي هو من رعاياها أو من المقيمين فيها للخطر، المحافظة على التضامن الوطني والاجتماعي[91].

المطلب الثاني

آليات الإشراف على أحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

تتمثل آلية الإشراف على أحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المنشأة بموجب الميثاق، وفي المحكمة الإفريقية المنشأة بموجب بروتوكول واغادوغو عام 1998.

[91] محمد يوسف علوان،محمد خليل الموسى،المرجع السابق،ص 219.

الفرع الأول

اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

تعتبر اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الآلية الجهوية لتفعيل حقوق الإنسان بالنسبة للقارة الإفريقية، وتتمثل مهمتها في ضمان الحقوق المبينة في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

أولا

تنـــــــــظيم اللـــــجنة

تتكون اللجنة من 11 عضوا يتم اختيارهم من بين الشخصيات الإفريقية التي تتحلى بأعلى قدر من الاحترام، والمشهود لهم بسمو الأخلاق والنزاهة والحياد، كما ينبغي أن تتمتع هذه الشخصيات باختصاص معترف به في مجال حقوق الإنسان والشعوب مع ضرورة الاهتمام خاصة بإشراك الأشخاص ذوي الخبرة القانونية ويمارس أعضاء اللجنة وظائفهم بصفتهم الشخصية[92].

ثانيا

اختصاصات اللجنة

تنص المادة 45 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على أن اللجنة تلعب دورين في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الأول يتعلق بالتشجيع والتعزيز والثاني يتعلق بالحماية، وأضافت المادة 62 اختصاصا لآخر يتمثل في النظر في التقارير.

1- مهمة التشجيع والتعزيز: طبقا لنص المادة 01/45 من الميثاق فإن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان تقوم بـ:"

أ- تجميع الوثائق وإجراء الدراسات والبحوث حول المشاكل الإفريقية وتنظيم الندوات والحلقات الدراسية والمؤتمرات، ونشر المعلومات وتشجيع المؤسسات الوطنية والشعوب وتقديم المشورة ورفع التوصيات إلى الحكومات عند الضرورة.

[92] المادة 02/31 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ب- صياغة ووضع المبادئ والقواعد التي تهدف إلى حل المشكلات القانونية المتعلقة بالتمتع بحقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية، لكي تكون أساسا لإصدار النصوص التشريعية من قبل الحكومات الإفريقية.

ت- التعاون مع سائر المؤسسات الإفريقية أو الدولية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب."

من خلال نص المادة 01/45 من الميثاق يتبين أن مهمة التشجيع التي تقوم بها اللجنة تتمثل في ثلاث وظائف أساسية : وظيفة أكاديمية(م 01/45.أ)، مهمة توجيهية(م 01/45.ب)، مهمة تعاونية(م 01/45.ج)

2- مهمة حماية حقوق الإنسان: تقوم اللجنة الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بتلقي المراسلات الدولية بنوعيها، سواء المراسلات الدولية بموجب المادة 47 من الميثاق أو المراسلات المنصوص عليها بموجب المواد 48، 49 من نفس الميثاق، إضافة إلى تلقي الشكاوى من غير الدول الأطراف وهي حسب نص المادة 55 من الميثاق الشكاوى الفردية وشكاوى المنظمات غير الحكومية.

أ- النظر في المراسلات الدولية: أتاح الميثاق الإفريقي بموجب المواد 47،48،49 للدول الأطراف، الاختيار بين إجراءين اثنين في حالة زعمهم أن إحدى الدول الأطراف في الميثاق، قد انتهكت الحقوق المقررة فيه ،كما تناول النظام الداخلي للجنة الإفريقية هذين الإجراءين، في نصوص المواد من 86 إلى 92 حيث وضح النظام الداخلي أن المراسلات الواردة من الدول بموجب المادة 47 من الميثاق بأنها مراسلات مفاوضات الدول الأطراف communications négociations des Etats parties،أما الإجراء الثاني الممنوح للدول الأطراف بموجب المادة 49 من الميثاق فسماه النظام الداخلي بالمراسلات المتضمنة شكاوى communications- plaintes des Etats parties.

ب- النظر في المراسلات الواردة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية: حيث سمح الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب للأفراد والمنظمات غير الحكومية، بإمكانية تقديم شكاوى أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان، وذلك وفق مجموعة من الشروط حددتها المادة 56 من الميثاق.

2-3- مهمة النظر في التقارير: تقوم اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بتلقي التقارير المقدمة إليها من الدول الأطراف في الميثاق، وذلك بموجب المادة 62 من الميثاق، التي ألزمت الدول بتقديم تقارير سنوية وأخرى دورية عن التدابير المتخذة في سبيل إعمال الأحكام الواردة في الميثاق.

الفرع الثاني

المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

تعد المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان الجهاز القضائي لحماية حقوق الإنسان في القارة الإفريقية، وقد أنشأت المحكمة بموجب بروتوكول واغادوغو عام 1998، وذلك بهدف تكملة عمل اللجنة الإفريقية التي أنشأها الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام 1981.

أولا

تنـــــظيم المحكمة

تتكون المحكمة الإفريقية من 11 قاضيا من مواطني الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي[93]، ويجب أن يكونوا من جنسيات الدول الأطراف في الإتحاد الإفريقي ولم يشترط البروتوكول أن يكونوا من جنسيات الدول الأطراف التي صادقت على البروتوكول[94]، ويتم انتخاب هؤلاء القضاة بصفتهم الشخصية من بين القانونيين ذوي الصفات الخلقية المشهود لهم بالخبرة العلمية والقضائية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، ووفقا لنص المادة 01/15 من البروتوكول فإن مدة إنتخاب القضاة حددت بستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، على أن تنتهي مدة أربعة قضاة من المنتخبين في الإنتخاب الأول بعد سنتين وتنتهي مدة أربعة قضاة آخرين بنهاية أربع سنوات.

ثانيا

اختصاصات المحكمة

للمحكمة الإفريقية اختصاص قضائي وآخر استشاري

1- الاختصاص القضائي: وينقسم بدوره إلى اختصاص موضوعي واختصاص شخصي:

---

[93] المادة 11 من البروتوكول المنشأ للمحكمة الإفريقية.

[94] حيث يشترط في أعضاء اللجنة أن يكونوا منتمين للدول الأطراف في الميثاق ، انظر المادة 34 من الميثاق.

أ- **الاختصاص الموضوعي للمحكمة:**نصت المادة 03 من البروتوكول على إختصاص موضوعي واسع للمحكمة" تختص المحكمة بالنظر في كل القضايا والنزاعات التي تخطر بها والتي تتعلق بتفسير وتطبيق الميثاق وهذا البروتوكول وكل الوثائق ذات العلاقة بحقوق الإنسان والتي صادقت عليها الدول المعنية"[95].

ب- **الاختصاص الشخصي للمحكمة:** يتمثل الإختصاص الشخصي للمحكمة طبقا لنص المادة 05 من البروتوكول في إختصاص إجباري واختصاص اختياري.

ب-1 الإختصاص الإجباري : يقصد بالاختصاص الإجباري للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان أن ولاية المحكمة للنظر في القضايا المرفوعة أمامها من طرف الجهات التي نصت عليها المادة 01/05 من البروتوكول، تصبح إجبارية بمجرد مصادقة الدول الإفريقية على البروتوكول المنشأ للمحكمة ، وتطبيقا لنص المادة 01/05 من البروتوكول، فإن من يحق لهم اللجوء إلى المحكمة هم: اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان، الدول الأطراف(الدولة الطرف التي رفعت شكوى إلى اللجنة، الدولة الطرف التي رفعت ضدها شكوى إلى اللجنة، الدولة الطرف التي يكون أحد مواطنيها ضحية انتهاك حقوق الإنسان، الدولة الطرف التي لها مصلحة في قضية ما) المنظمات الإفريقية الحكومية.

ب-2 الإختصاص الاختياري : نصت على هذا الإختصاص المادة 03/05 من البروتوكول ويتعلق هذا الإختصاص بالقضايا التي ترفع مباشرة إلى المحكمة من طرف الأفراد والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز المراقب لدى اللجنة الإفريقية.

والملاحظ على هذا الإختصاص الاختياري للمحكمة، أنه قيد حق الأفراد والمنظمات غير الحكومية في رفع الشكاوى أمام المحكمة، بقبول الدولة المشكو منها لقضاء المحكمة الإفريقية فيما يخص الدعاوى التي يرفعها الأفراد والمنظمات غير الحكومية، وذلك من خلال إصدار الدولة لإعلان تعترف فيه للمحكمة بإمكانية تسلم وفحص دعاوى الأفراد والمنظمات غير الحكومية وبدون

[95] رفضت المحكمة الإفريقية الشكوى رقم 007/ 2011 Yousef Ababou/ Royaume du Maroc وذلك على أساس أن المغرب ليست طرف في الإتحاد الإفريقي ولم تصادق على البروتوكول المنشأ للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

هذا الإعلان لا يمكن للمحكمة النظر في تلك الدعاوى وذلك تطبيقا لنص المادة 06/34 من البروتوكول.

2- الاختصاص الاستشاري: للمحكمة الإفريقية صلاحية إبداء آراء استشارية

أ- طلب الرأي الاستشاري:حددت المادة 04 من البروتوكول الأطراف الذين يحق لهم طلب رأي استشاري من المحكمة الإفريقية، وهذه الأطراف هي:كل دولة عضو في الإتحاد الإفريقي، كل هيئة من هيئات الإتحاد الإفريقي، كل منظمة يعترف بها الإتحاد الإفريقي.

ب- شروط طلب الرأي الاستشاري: حددت المادة 68 من النظام الداخلي للمحكمة الإفريقية الشروط المتعلقة بطلب الرأي الاستشاري، والمتمثلة فيما يلي: أن يتعلق الطلب بمسائل قانونية ويوضح فيه بدقة النقاط الخاصة التي يسعى للحصول على رأي من المحكمة بشأنها، يجب أن يحدد الطلب أحكام الميثاق أو أي صك من الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تم التقدم بطلب الرأي الاستشاري حوله، والظروف المؤدية إلى الطلب وأسماء وعناوين ممثلي الكيانات المتقدمة بالطلب، لا ينبغي أن يتعلق موضوع الطلب بطلب معروض على اللجنة.

ت- مواضيع طلب الآراء الاستشارية: للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان صلاحيات واسعة في إبداء الآراء الاستشارية لأنها تمتد من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، إلى غاية أي صك متعلق بحقوق الإنسان، فالمحكمة الإفريقية تبدي آراء استشارية ليس فقط فيما تعلق بنصوص الميثاق أو البروتوكول أو الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، بل يتعدى ذلك لكل النصوص القانونية غير الملزمة كالقرارات الصادرة عن بعض الأجهزة(اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة...الخ).

الفـــــصل الــرابع

الحماية الوطنية لحقوق الإنسان

من دون أدنى شك أنه إذا كانت حقوق الإنسان ذات طبيعة عالمية أو دولية أو إقليمية فإن مسؤولية احترامها وتعزيزها على المستوى الوطني أي داخل كل دولة،وعليه فإن مسألة كفالة احترام حقوق الإنسان ليست مسألة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول والمنظمات غير الحكومية بل هي مسألة الجميع[96].

المبحث الأول

النصوص الوطنية لحماية حقوق الإنسان

شعورا منها بأهمية حقوق الإنسان سعت الجزائر إلى تكريس حقوق الإنسان في الدساتير الجزائرية، وإصدار تشريعات وقوانين وطنية تتوافق مع حقوق الإنسان، إضافة إلى المصادقة على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

المطلب الأول

تكريس حقوق الإنسان في الدساتير الجزائرية

نتيجة لما تعرض له الشعب الجزائري من أعمال وحشية وانتهاك لحقوقه من طرف المستعمر الفرنسي في سبيل نيل حريته واستقلاله، بادرت الجزائر بعد استقلالها إلى تكريس حقوق الإنسان في دساتيرها الوطنية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التمعن في قراءة هذه الدساتير ولأول وهلة.

الفـــــرع الأول

دســـتور 1963

تضمن أول دستور بعد استقلال الجزائر نصوصا تؤكد على أهمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطن سواء كانت سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، حيث نصت على ذلك في المبادئ والأهداف الأساسية وفي الحقوق الأساسية من "المادة 12" إلى غاية "المادة 21" من هذا الدستور[97].

---

[96] ميهوبي مراد،محاضرات في حقوق الإنسان،مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس،جذع مشترك،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة 08 ماي 1945 بقالمة،2015-2016،ص98.

[97] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963.

الفـــــرع الثاني

دستور 1976

تضمن "دستور 1976" ما يؤكد على التوجه الاشتراكي للجزائر، ونظام الحزب الواحد، وليؤكد على أهمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، حيث نصت على ذلك في الفصل الرابع المتعلق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن من "المادة 39" إلى غاية "المادة 73" من هذا الدستور[98].

الفـرع الثالث

دستور 1989

رسم "دستور 1989" معالم تغيير نظام الحكم من اتجاه اشتراكي إلى رأس مالي اقتصادي، ومن أحادي إلى تعددي سياسي واشتمل الدستور على عدة مواد تكرس الحقوق والحريات، حيث نص هذا الدستور في الفصل الرابع المتعلق بالحقوق والحريات على ذلك من "المادة 28" إلى غاية "المادة 56"[99].

الفـرع الرابع

دستور 1996

تضمن "دستور 1996" ما يسمى بناء "دولة الحق والقانون"، وقد جاء الفصل الرابع من الباب الأول في الدستور مخصصا بكامله لحقوق الإنسان والحريات. وتضمنت "المادة 32" مبدأ جوهريا هو أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن تشكل الموروث المشترك لكل الجزائريين والجزائريات.

كما تنص "المادة 178" في فقرتها الخامسة على أنه لا يمكن لأي تعديل دستوري المساس بالحريات الأساسية ولا بحقوق الإنسان والمواطن.

ويؤكد "دستور 1996" في ديباجيته بأن الشعب الجزائري، قد ناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية وأن له القدرة على تحقيق العدالة والمساواة وضمان الحرية لكل فرد، وأن الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

ومن الحقوق المكرسة في "دستور 1996" نذكر ما يلي:

---

[98] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976.

[99] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989.

1-**الحقوق السياسية والمدنية:** مبدأ وحق المساواة "المادة 29"، الحق في الجنسية "المادة 30" الحق في الأمن والسلامة الجسدية "المادة 34"، حرية العقيدة والتعبير "المادة 36"، حرمة المسكن "المادة 40"، حرية الإعلام والتعبير وحرية الاجتماع والحق في تكوين وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية "المواد 43، 42، 41"، حرية الانتقال والإقامة في "المادة 44"، قرينة البراءة "المادة 45"، عدم رجعية القوانين "المادة 46".

2-**الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** حرية التجارة والصناعة "المادة 37"، حق الملكية العقارات والمنقولات وحرية التصرف فيها "المادة 52"، حق التعليم "المادة 53"، الحق في الصحة "المادة 54"، الحق في العمل "المادة 55"، الحق النقابي "المادة 56" الحق في الإضراب "المادة 57"، حق حماية الطفولة والشبيبة والأسرة "المادة 58"، حق الرعاية الاجتماعية "المادة 59".

3-**الحقوق الجماعية:** وردت هذه الحقوق في نص "المادة 27" من الدستور الجزائري بقولها: (الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري)[100].

وقد تم تعديل دستور 1996 في سنة 2002، وتم من خلاله: (تكريس الحق في الهوية الأمازيغية، وترقية الأمازيغية إلى لغة وطنية، وتوسيع حجم مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة)، ثم تم إجراء تعديل دستور جزئي في نوفمبر من سنة 2008.

الفرع الخامس

التعديل الدستوري 2020

لقد كرس دستور سنة 2020 حقوق الإنسان، وهذا ما ورد في المواد: من "المادة 34" إلى غاية "المادة 77" من الفصل الأول المتعلق بالحقوق الأساسية والحريات العامة (الوارد في الباب الأول من دستور 2020)، فنصت "المواد 34و 35" المتعلقة بضمان الحقوق الأساسية والحريات، كما نصت "المادة 37": كل المواطنين سواسية أمام القانون...، وفي "المادة 38": الحق في الحياة لصيق بالإنسان...، "المادة 39": تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان...، "المادة 40": حماية المرأة من كل أشكال العنف...، المواد من "المادة 41 إلى غاية المادة 46" تتعلق بحماية الأفراد أمام القانون، "المادة 50": المتعلق بحقوق الأجانب، "المادة 51": حرية الرأي، و"المادة 52" حرية التعبير، "المادة 53": حق إنشاء الجمعيات، "المادة 54": حرية الصحافة...، "المادة 56": الحق في الانتخاب...، "المادة 57": حق إنشاء الأحزاب السياسية، "المادة 59": الحقوق السياسية

[100] المرسوم الئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 76 بتاريخ 08 ديسمبر 1996.

للمرأة...، "المادة 60": حق الملكية الخاصة...، "المادة 61": حرية التجارة والاستثمار...، "المادة 62": حماية المستهلك...، والحقوق الاجتماعية فنصت "المادة 63": (الحق في مياه الشرب، الرعاية الصحية، والسكن...)، "المادة 64": الحق في بيئة سليمة...، "المادة 65": الحق في التربية والتعليم...، "المادة 66": الحق في العمل...، "المادة 67": المساواة في تقلد المهام والوظائف...، "المادة 68": حق ترقية المرأة في العمل...، "المادة 69": ضمان الحق النقابي...، "المادة 70": الحق في الإضراب...، "المادة 71": الأسرة والتكفل بالأطفال...، "المادة 72": تتعلق بحقوق الفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة...، "المادة 73": الحقوق المتعلقة بتنمية قدرات الشباب...، "المادة 74": تتعلق بحرية الإبداع الفكري...، "المادة 75": ضمان الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي...، "المادة 76": الحق في الثقافة...، "المادة 77": (حق المواطن في تقديم ملتمسات للإدارة تتعلق بالمصلحة العامة أو ماسة بحقوقه الأساسية)[101].

نلخص هنا إلى أن الدولة الجزائرية أعطت أهمية بالغة لما يتعلق بحقوق الإنسان، وهو ما جسدته من خلال النص عليها في دساتيرها منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، وهو ما يمكن من تعزيز مكانة حقوق الإنسان في الجزائر في إطار تبني الجزائر لمبدأ "دولة الحق والقانون" الوارد في دستور 1996.

المطلب الثاني

تكريس حقوق الإنسان في القوانين الجزائرية

لقد أصدرت الجزائر عدة قوانين عضوية وعادية لتكريس ما جاء في النصوص الدستورية كما أدخلت الجزائر تعديلات على عدد من النصوص التشريعية بهدف مطابقتها مع التزاماتها الدولية والاتفاقات الدولية المصادق عليها.

ويمكن القول بأن معظم القوانين لها علاقة بحقوق الإنسان: (فقانون العقوبات يحمي الحق في الحياة...، والقانون التجاري ينظم حرية التجارة والصناعة...، والقانون المدني يحمي الحق في الملكية الخاصة... وغيرها).

وقد تم تعديل عدد من القوانين حتى يتم مطابقتها مع التزامات الجزائر الدولية: والتي من بينها قانون الجنسية (الأمر رقم 05-01 بهدف حماية الأطفال في مجال الجنسية حيث تم الاعتراف بالجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب عن طريق الأم طبقا للمادة 6، والحصول على الجنسية عن طريق الزواج من جزائري أو جزائرية).

[101]–التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.

تعديل قانون الأسرة في سنة 2005 بما ينص على المساواة بين الرجل والمرأة في سن الزواج (19 سنة).

إضافة إلى قوانين أخرى منها قانون الانتخابات، وقانون الصحافة والإعلام، وقانون الأحزاب.

المطلب الثالث

مصادقة الجزائر على اتفاقيات حقوق الإنسان

إن معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان المصادق عليها والمنشورة في الجريدة الرسمية تصبح جزءا من القانون الجزائري وتبعا لذلك يسمح للمواطنين والأفراد والقضاة والمحامين الاعتماد على مثل هذه المعاهدات للمطالبة بالحقوق المنصوص عليها.

والمعاهدة الدولية في النظام القانوني الجزائري أسمى من القوانين الجزائرية والأساس القانوني لهذا السمو هو "المادة 154" من الدستور الجزائري التي تؤكد أولوية القانون الدولي على الداخلي حيث جاء فيها أن "المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها تسمو على القانون".

المبحث الثاني

الآليات الوطنية (الداخلية) لحماية حقوق الإنسان

تتنوع الآليات الحماية الداخلية لحماية حقوق الإنسان إلى آليات مؤسساتية حكومية نفصل فيها على النحو التالي:

إنشاء مؤسسات وطنية تضمن وتكفل حقوق الإنسان والمواطن وأخرى تضمن تطبيق واحترام النصوص الوطنية والدولية لحقوق الإنسان وتتمثل هذه المؤسسات في:

المطلب الأول

المؤسسات الحـــكومية

عملت الجزائر شأنها شأن باقي دول العالم على إنشاء مؤسسات خاصة بحقوق الإنسان،بموجب نصوص دستورية وتشريعية وأيضا بمقتضى أوامر ومراسيم،وعلى الرغم من أن طريقة انشاء المؤسسة لا تعبر دوما عن نوعية وفعالية أداء المؤسسة المنشأة إلا أن التجربة أثبتت أن أكثر المؤسسات فعالية هي تللك المنشأة بموجب نص دستوري أو تشريعي،أما تلك المنشأة بموجب مرسوم أ أمر صادر عن السلطة التنفيذية،فهي أقل فعالية واستقلالية[102].

[102] يبدي أمال ،المرجع السابق،ص 107.

الفرع الأول

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

هو هيئة استشارية لم تأت من العدم وإنما هو عصارة لجملة من الأحداث بداية من اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان التي أسست بموجب المرسوم رقم 92/91 الصادر بتاريخ 18 جوان 1991 والمتضمن إنشاء الوزارة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان وتعد أول وزارة وهيئة لحقوق الإنسان في الوطن العربي، أما ثاني مؤسسة ظهرت قبل اللجنة الاستشارية وكبديل للوزارة السابق ذكرها هي المرصد الوطني لحقوق الإنسان الذي أوكلت له مهمة مراقبة وبحث وتقويم مجال احترام حقوق الإنسان، خاصة وأن تلك الفترة كان مفروضا فيها حالة الطوارئ المنشأ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 77/92 المؤرخ في 22 فيفري 1992، ويتمتع المرصد الوطني من الناحية التنظيمية باستقلالية اتجاه السلطة السياسية، يعتبر المرصد الوطني بمقتضى القانون الأساسي الجهة الأساسية لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، وتتحد مهامه في استقبال المواطنين والاستماع لهم بعرض شكاويهم الاستقبال إلى الخلية المختصة على مستوى المرصد والتي تتكفل بجمع شكاوي المواطنين سيما تلك المتعلقة بالحقوق السياسية والحريات العامة.

كما تتمتع هذه اللجنة باستقلالية إدارية ومالية أما عن دورها الاستشاري هو نفس الدور المناط للمجلس الوطني لحقوق الانسان المنشأ بموجب تعديل دستور 2020 في المادة 221 تتمثل مهامه في:

1-ترقية حقوق الانسان في الجزائر طبقا للمبادئ المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

2-مراقبة وتقييم تطبيق الاحكام المتعلقة بحقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور وفي القوانين والنظم الوطنية والمنصوص عليها في الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر.

3-القيام بكل مسمى حين تلاحظ مساسا بحقوق وحين تبلغ بذلك.

4-القيام بكل عمل للتوعية والاعلام والاتصال الاجتماعي من أجل ترقية حقوق الانسان.

5-ترقية البحث والتربية والتعليم في مجال حقوق الانسان في جميع أطوار التكوين وفي الأوساط الاجتماعية والمهنية.

6-دراسة التشريع الوطني وإبداء الآراء فيه، عند الاقتضاء، قصد تحسينه في ميدان حقوق الانسان.

7-المشاركة في إعداد التقارير التي تقدمها الجزائر إلى أجهزة الأمم المتحدة ولجانها المختصة وإلى المؤسسات الجهوية طبقا لالتزاماتها الاتفاقية.

8-تطوير التعاون في ميدان حقوق الانسان مع أجهزة الأمم المتحدة والمؤسسات الجهوية الوطنية المماثلة وكذا مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

الفـــــرع الثاني

الـبرلمان

يعتبر البرلمان وسيلة قانونية لإحداث القوانين وهو بذلك يمارس مهمتين أحدهما تشريعية والأخرى رقابية، يتكون هذا الأخير من غرفتين السفلى (المجلس الشعبي الوطني) والغرفة العليا (مجلس الامة) وتختلف طريقة تعيين وانتخاب أعضاء كل منهما لكن العامل المشترك بينهما أنهم يمارسون مهمة الوساطة بين السلطة والمواطنين مما يجعله حاميا لحقوق المواطنين والدفاع عنها انطلاقا مما يحدده الدستور الذي يمنحه صلاحية مناقشة مخطط الحكومة ودراسة السياسة العامة للحكومة، دراسة قوانين المالية والتصويت عليها ومناقشتها التوجه بالأسئلة إلى أعضاء الحكومة وكذا تشكيل لجان تحقيق وبرلمانية وهذا كله في سبيل ترقية حقوق الانسان وحمايتها[103].

المطلب الثاني

المؤسسات غير الحكومية

مع التوجه الديمقراطي الذي عرفته الجزائر،أتاحت الفرصة لكل الجمعيات والنشطاء في جميع الميادين للتعبير عن مواقفهم وتوجهاتهم،لذلك يمكن القول بأن مثل هذه المؤسسات الوطنية غير الحكومية وسيلة للدفاع عن الإنسان وحقوقه ويمكن تحديد ذلك في:

الفرع الأول

الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان

تأسست في سنة 1987 من طرف بعض المناضلين تتلخص نشاطاتها تفاعلها مع الازمة الجزائرية في وجهها الأساسي والقانوني من خلال السعي في الدفاع عن المعتقلين والتجاوزات التي ارتكبت خلال حوادث أكتوبر وما بعدها، كما اهتمت بالدفاع عن حقوق الانسان من خلال قيامها بالبحوث، كما تتمتع بصفة المراقب لدى اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب، ولها عضوية لدى المنظمة العربية لحقوق الانسان وصفة المراسل لدى الفيدرالية الدولية لرابطة حقوق الانسان.

[103] طاهير فاطمة الزهراء،المرجع السابق،المحاضرة السادسة.

الفرع الثاني

جمعية ترقية المواطنة وحقوق الانسان

تأسست في أول مارس 2020 من أهم أهدافها ما يلي:

1-المساهمة في الدفاع عن حقوق ضحايا الإرهاب وضحايا المأساة الوطنية

2-المساهمة في الدفاع عن فئات اجتماعية أخرى مثل: المعوقين، والأشخاص المسعفين والمسنين وحماية الأمومة والطفولة.

3-البحث عن حلول لمشكلة المفقودين.

4-المساهمة في تسجيل التجاوزات والتعسف المسجلين ميدانيا وإبلاغها للسلطات الوصية[104].

[104] طاهير فاطمة الزهراء،المرجع السابق،المحاضرة السادسة.

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد - كلية الحقوق والعلوم السياسية المجلس العلمي

خاتمة

إن الاهتمام بحقوق الإنسان، ظهر منذ العصور القديمة وتطور عبر حقب زمنية متتابعة، وكانت حقوق الإنسان في كل مرحلة تكتسب مكانة أكبر من التي مضت، ولعل أبرز اهتمام بحقوق الإنسان هو الاهتمام بها في العصر الحديث.

إن الاهتمام الفعلي بحقوق الإنسان في العصر الحديث، كان مع ظهور منظمة الأمم المتحدة وما تضمنه الميثاق من نصوص وآليات تسهر على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كما أن اهتمام الأمم المتحدة، ظهر بصورة جلية واضحة، من خلال سهرها على إبرام العديد من الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وإلى جانب الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان من جانب منظمة الأمم المتحدة، ظهر اهتمام مماثل على المستوى الإقليمي، بين الدول التي تجمعها روابط جغرافية مشتركة، ويظهر ذلك جليا من خلال الأنظمة الإقليمية الكبرى لحقوق الإنسان، كالنظام الأوربي والأمريكي والإفريقي لحقوق الإنسان.

غير أن مجال حقوق الإنسان يفترض فيه إعادة النظر،لأنه وبالرغم من ماتم تحقيقه على مختلف الأصعدة الدولية،الإقليمية والوطنية وذلك بتجديد وتحديث أنظمة الحماية وإيجاد بدائل جديدة تتوافق مع ماهو موجود.

فالواقع والتغير المستمر والتطور الحادث يستلزم مواكبة وملاءمة آليات حماية حقوق الإنسان للواقع والانتهاكات التي أصبحت تأخذ شكلا آخرا غير مكان مألوفا فيما سبق.

Scanné avec CamScanner

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قائمة المصادر والمراجع

أولا:المصادر

I. المواثيق والاتفاقيات الدولية:

1-ميثاق الأمم المتحدة 1945.

2-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" في 1948/12/10.

3-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.

4-العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية 1966.

5-الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري1965.

6-الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل1989.

ثانيا:المراجع

- **الكتب:**

1-الميداني محمد أمين،النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان،منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الثالثة،لبنان،2009.

2- أحمد أبو الوفا،الحماية الدولية لحقوق الإنسان،دار النهضة العربية،الطبعة 4،مصر،2015.

3-بهاء الدين ابراهيم،حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق،دار الجامعة الجديدة،مصر،2008.

4-جبار صابر طه،النظرية العامة لحقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي،دراسة مقارنة،منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولى،لبنان،2009.

5-دغبوش نعمان،المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تعلو على القانون،دار الهدى،الجزائر،2008.

6-عمار مساعدي،مبدأ المساواة وحماية حقوق الإنسان في أحكام القرآن ومواد الإعلان ،دار الخلدونية،الطبعة الأولى،الجزائر،2006.

7-عمر سعد الله،مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2006.

Scanné avec CamScanner